دور المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في عملية الانتقال السياسي في الجمهورية اليمنية للمدة من(٢٠١١-٢٠١٥)

The Role of the Special Envoy of the United Nations Secretary-General in the Political Transition Process in the Republic of Yemen (2011-2015)

د. فيصل حسن محمد محبوب(*)

باحث سياسي يمني

Dr. Faisal Hassan Mohammed Mahbob

Yemeni Political Researcher

البريد الإلكتروني: Faisalmahbob@gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢٥/١/٢١ تاريخ القبول ٢٠٢٥/٤/٢٠ تاريخ النشر ٢٠٢٥/٧/٣٠

(*) **أستاذ زائر بقسم العلوم السياسية في معهد البحوث للدراسات العربية في القاهرة.**

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في عملية الانتقال السياسي في الجمهورية اليمانية خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٥)، اثناء مدة عمل السيد جمال بن عمر الممتدة من نيسان/ أبريل عام ٢٠١١ من اريخ إرساله إلى اليمن على رأس فريق تقصي الحقائق، ومن ثم تعيينه مبعوثاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، وحتى نيسان/ أبريل ٢٠١٥ تاريخ تقديمه استقالته من منصبه. وقد ركز البحث على دراسة وتحليل دور المبعوث الأممي خلال الثورة الشبابية، من خلال دراسة وتحليل دور الأمين العام للأمم المتحدة في إرسال فريق تقصي الحقائق إلى اليمن، ورعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن للمفاوضات بين القوى السياسية اليمنية. كما ركز البحث على دراسة وتحليل دور المبعوث الأممي في المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني، من خلال دراسة وتحليل مساهمته في تنفيذ قرارات رئيس الجمهورية المتعلقة بإصلاح المؤسسة

العسكرية، والمشاركة في التهيئة والإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني، وتقديم المبادرات في مؤتمر الحوار الوطني لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة. فضلاً عن دراسة وتحليل دور المبعوث الأممي في مرحلة ما بعد مؤتمر الحوار الوطني، من خلال دراسة وتحليل دوره في استكمال تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ووساطته في معالجة الاختلالات العسكرية والأمنية التي شهدتها البلاد بعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطني.

ومن النتائج التي توصل إليها هذا البحث، أن المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن كان له دور متفاوت التأثير في عملية الانتقال السياسي في الجمهورية اليمانية، من مرحلة إلى أخرى، بحسب طبيعة المهمة التي كان يقوم بها في كل مرحلة. فقد كان له دور مؤثر بشكلٍ كبير في المرحلة الأولى، أما في المرحلة الثانية، فقد كان دوره أكثر تأثيراً وفعالية، بينما في المرحلة الثالثة، فقد كان دوره أقل تأثيراً من المرحلتين السابقتين.

الكلمات المفتاحية: المبعوث الأممي، مجلس الأمن، عملية الانتقال السياسي، المبادرة الخليجية، الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، مؤتمر الحوار الوطني.

Abstract:

This research aimed to study and analyze the role of the Special Envoy of the United Nations Secretary-General in the political transition process in the Republic of Yemen during the period (2011-2015), covering the tenure of Mr. Jamal Benomar from April 2011, when he was sent to Yemen at the head of a fact-finding mission, until April 2015, when he resigned from his position as the Special Envoy of the UN Secretary-General to Yemen. The research focused on studying and analyzing the role of the UN Envoy during the youth revolution by examining the UN Secretary-General's decision to send a fact-finding mission

to Yemen and the Special Envoy's mediation in negotiations among Yemeni political forces. Additionally, the research focused the Envoy's role during the transitional phase and the National Dialogue Conference, particularly his contributions to implementing the President's decisions regarding military institution reforms, preparing for the National Dialogue Conference, and proposing initiatives during the conference to bridge gaps between different parties. Furthermore, the research focused on studying and analyzing the Envoy's role in the post-National Dialogue Conference phase, including his efforts to complete the implementation of the Gulf Initiative and its executive mechanism, as well as his mediation in addressing military and security imbalances that emerged after the conference.

Among the findings of this research is that the Special Envoy of the UN Secretary-General to Yemen had a varying degree of influence on the political transition process in Yemen, depending on the nature of his tasks in each phase. His role was highly influential in the first phase, more effective in the second phase, and less impactful in the third phase compared to the previous two.

Keywords: UN Envoy, Security Council, Political Transition Process, Gulf Initiative, Executive Mechanism of the Gulf Initiative, National Dialogue Conference.

المقدمة:

مع وصول ثورات الربيع العربي إلى الجمهورية اليمانية، وانطلاق شرارة ثورة ١١ شباط/ فبراير عام ٢٠١١، وما شهدته البلاد في تلك المرحلة، ولا سيّما بعد أحداث جمعة الكرامة التي وقعت في ١٨ آذار/ مارس عام ٢٠١١، راح ضحيتها ما لا يقل عن ٥٢ متظاهراً، وإصابة نحو ٢٠٠ آخرين من شباب ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء، أعلن العديد من الشخصيات السياسية والاجتماعية استقالتها من الحزب الحاكم، وانضمامها إلى الثورة الشبابية، كما شهدت هذه المرحلة حدوث انقسام في المؤسسة العسكرية اليمانية إلى قسمين: الأول، أعلن تأييده للثورة الشبابية بقيادة اللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع، قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية، والثاني، استمر في ولائه للرئيس علي عبدالله صالح بقيادة نجل الرئيس العميد أحمد علي عبدالله صالح قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، هذا الانقسام أدى إلى فقدان الدولة لسيطرتها على كثير من المحافظات.

كل ذلك دفع مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدخول على خط الثورة من خلال تقديمه لمبادرة سياسية لإنهاء الأزمة في البلاد، وتحقيق تسوية سياسية بين السلطة والمعارضة. كما أوفدت الأمم المتحدة في نيسان/ أبريل عام ٢٠١١ السيد جمال بن عمر كمستشار خاص للأمين العام للأمم المتحدة في اليمن، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الحالة في اليمن محل نظر دائم في مجلس الأمن، وأصدر المجلس خلال الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١١، وحتى نيسان/ أبريل عام ٢٠١٥ ستة قرارات بشأن الحالة في اليمن، تضمنت إصدار قرارات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتشكيل لجنة عقوبات على المعرقلين لعملية الانتقال السياسي في اليمن، وتسمية أسماء المعرقلين، فضلاً عن إيفاد بعثة مكونة من أعضاء مجلس الأمن إلى اليمن، وعلى الرغم من أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو من تقدم بمبادرة إنهاء الأزمة في البلاد، إلا أن الأمم المتحدة قامت بتبنيها كمخرج وحيد للأزمة في اليمن.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذا البحث في الإجابة عن السؤال الآتي:

"ما دور المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في عملية الانتقال السياسي في الجمهورية اليمانية في المدة (٢٠١١-٢٠١٥)؟".

ويركز هذا البحث على مدة عمل السيد جمال بن عمر الممتدة من نيسان/ أبريل عام ٢٠١١ من تاريخ إرساله الى اليمن على رأس فريق تقصي الحقائق، ومن ثم تعيينه مبعوثاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، وحتى نيسان/ أبريل عام ٢٠١٥ من اريخ تقديمه استقالته من منصبه.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع الذي تتناوله، حيث كان للعامل الخارجي دور أساس في جميع بلدان الربيع العربي، ومنها الجمهورية اليمانية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يتوقف على دور العامل الخارجي، إما تعزيز، أو عرقلة عملية الانتقال السياسي في البلاد.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في عملية الانتقال السياسي في الجمهورية اليمانية، وذلك من خلال:

١. دراسة وتحليل دور المبعوث الأممي خلال الثورة الشبابية، من خلال دراسة وتحليل دور الأمين العام للأمم المتحدة في إرسال فريق تقصي الحقائق إلى اليمن، ورعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن للمفاوضات بين القوى السياسية اليمانية.
٢. دراسة وتحليل دور المبعوث الأممي في المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني، من خلال دراسة وتحليل مساهمته في تنفيذ قرارات رئيس الجمهورية المتعلقة بإصلاح المؤسسة العسكرية، والمشاركة في التهيئة والإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني، وتقديم المبادرات في مؤتمر الحوار الوطني لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة.

٣. دراسة وتحليل دور المبعوث الأممي في مرحلة ما بعد مؤتمر الحوار الوطني، من خلال دراسة وتحليل دوره في استكمال تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ووساطته في معالجة الاختلالات العسكرية والأمنية التي شهدتها البلاد بعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطني.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على مناهج عدة، كالمنهج الوصفي التحليلي، كونه يساعد على دراسة وتحليل دور المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في عملية الانتقال السياسي، فضلاً عن المنهج المقارن، كونه يساعد على المقارنة بين أدوار المبعوث الأممي وتقاريره وإحاطاته التي كان يقدمها إلى مجلس الأمن، والمقترحات التي كان يقدمها للقوى السياسية اليمنية من أجل تحقيق التوافق بينها في المراحل الثلاثة التي تعتمدها الدراسة.

هيكلية البحث:

يتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة، وذلك على النحو الآتي:

- **المحور الأول:** دور المبعوث الأممي خلال الثورة الشبابية.
- **المحور الثاني:** دور المبعوث الأممي في المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني.
- **المحور الثالث:** دور المبعوث الأممي في مرحلة ما بعد مؤتمر الحوار الوطني.

المحور الأول

دور المبعوث الأممي خلال الثورة الشبابية

في هذا المحور، سيتم دراسة وتحليل دور المبعوث الأممي خلال الثورة الشبابية، من خلال دراسة وتحليل دور الأمين العام للأمم المتحدة في إرسال فريق تقصي الحقائق إلى اليمن، ورعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن للمفاوضات بين القوى السياسية اليمنية.

أولاً: إرسال الأمين العام للأمم المتحدة فريق لتقصي الحقائق إلى اليمن:

في ٦ نيسان/ أبريل عام ٢٠١١ دخلت الأمم المتحدة على خط الأزمة في اليمن، حيث أعلن السيد بان كي مون (Ban Ki-moon)، الأمين العام للأمم المتحدة، إرسال فريق لتقصي الحقائق إلى اليمن بقيادة السيد جمال بن عمر، للتعرف على الأوضاع عن قرب، وعمل الفريق خلال زيارته الأولى إلى اليمن على الالتقاء بجميع الأطراف السياسية، وزيارة الشباب في الساحات والاستماع إلى مطالبهم[١]. وبعد انتهاء هذه الزيارة، قدم إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في اليمن، وكان واضحاً أن هناك قلقاً على المستوى الدولي مما يجري في اليمن، فعلى الرغم من الانقسام والخلافات التي كانت تسود مجلس الأمن بخصوص الحالة في ليبيا، إلا أنه فيما يخص الحالة في اليمن، فقد كان هناك تفهم لدى جميع أعضاء مجلس الأمن منذ البداية، بأن انتشار العنف في اليمن، قد ينجم عنه انعكاسات على السلم والأمن الدوليين[٢]، ولذلك قام الفريق الأممي بزيارته الثانية إلى اليمن في منتصف شهر أيار/ مايو عام ٢٠١١ لإجراء المزيد من المشاورات مع الأطراف المختلفة.

وقد تزامن وجود المبعوث الأممي جمال بن عمر في اليمن، مع وجود مبادرة سياسية قدمها مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٣ نيسان/ أبريل عام ٢٠١١ لإنهاء الأزمة في البلاد، وتحقيق تسوية سياسية، والتي تُعرف بـ "المبادرة الخليجية"، والتي تقوم على فكرة نقل السلطة من رئيس الجمهورية إلى نائبه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بقيادة المعارضة، تضم كلاً من المؤتمر الشعبي العام (السلطة)، وأحزاب اللقاء المشترك (المعارضة)، وقد جرى تعديل المبادرة الخليجية أكثر من مرة بسبب رفض أحد طرفيها، لتُطرح المبادرة الثانية في ١٠ نيسان/ أبريل، والثالثة في ٢١ نيسان/ أبريل، والرابعة في ٧ أيار/ مايو. وكان محور التعديل يدور حول وضع الرئيس علي عبد الله صالح في المبادرة، فقد انتقلت في المبادرة الأولى من النص على إعلان الرئيس صالح التنحي عن السلطة ونقل صلاحياته إلى نائبه، لتصل في الثانية إلى النص إلى نقل صلاحياته إلى نائبه، لتصبح في الثالثة البقاء في السلطة لمدة ثلاثين

يوماً بعد توقيعها، ومن ثم تقديم استقالته إلى مجلس النواب[٣]، في حين غدت الرابعة أن الرئيس صالح راعٍ للاتفاق، وليس طرفاً رئيساً.

وبعد الأخذ والرد من قِبل طرفي الأزمة حول بنود المبادرة، قامت المعارضة ممثلةً بأحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه[*]، بالتوقيع بدايةً على المبادرة الخليجية في ٢١ أيار/ مايو عام ٢٠١١ في منزل محمد سالم باسندوة رئيس اللجنة التحضيرية للحوار الوطني –لجنة تابعة للمعارضة–، في حين قامت السلطة ممثلةً بالمؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه[**]، بالتوقيع على المبادرة الخليجية في ٢٢ أيار/ مايو عام ٢٠١١ في دار الرئاسة، ورفض الرئيس علي عبدالله صالح التوقيع على المبادرة الخليجية، وهذه ليست المرة الأولى التي يرفض فيها الرئيس صالح التوقيع، إذ سبق له أن قبل التوقيع على المبادرة الخليجية ثلاث مرات، ولكنه كان يتراجع عن ذلك في اللحظات الأخيرة، وفي هذه المرة اشترط حضور المعارضة إلى دار الرئاسة للتوقيع، كما اشترط الاتفاق على آلية تنفيذية للمبادرة الخليجية[٤]، هذا الأمر جعل مجلس التعاون لدول الخليج العربية يقوم بتعليق مبادرته.

وبعد رفض الرئيس صالح التوقيع على المبادرة الخليجية، انفجرت الأوضاع الأمنية، حيث شهدت العاصمة صنعاء والعديد من محافظات البلاد اشتباكات بين قوى مؤيدة للنظام، وقوى مؤيدة للثورة الشبابية، كما تم قمع المتظاهرين، فضلاً عن محاولة اغتيال الرئيس صالح فيما يُعرف بحادثة دار الرئاسة (جامع النهدين) في ٣ حزيران/ يونيو عام ٢٠١١، وذهابه إلى المملكة العربية السعودية هو وعدد من مسؤولي الدولة للعلاج[٥].

ثانياً: رعاية المبعوث الأممي للمفاوضات بين القوى السياسية اليمانية:

بعد محاولة اغتيال الرئيس صالح، قام الفريق الأممي بزيارته الثالثة إلى اليمن في شهر حزيران/ يونيو عام ٢٠١١، وعلى الرغم من تعليق المبادرة الخليجية من قِبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أن الأمم المتحدة دعمتها، وقامت بالبناء عليها، والدفع نحو تبنيها كمخرج وحيد للأزمة في اليمن، والضغط على قادة الأحزاب للموافقة عليها[٦].

ومع ذلك، رأى بن عمر أنه حتى لو تم التوقيع على المبادرة الخليجية، فإن ذلك قد لا يحل المشكلة، فالنص الأول للمبادرة الخليجية يقتضي نصاً ثانياً مُفسراً للمبادئ العامة الواردة فيها، وهذا يتطلب الوصول إلى اتفاق بين الأطراف السياسية من أجل التنظيم بشكلٍ مفصل لعملية نقل السلطة والمرحلة الانتقالية، وهذا الاتفاق لن يكون إلا نتيجةً لحوار مباشر بين تلك الأطراف، لأن هذا يتطلب الاتفاق على عدد من الإجراءات التي يجب أن تتم خلال المرحلة الانتقالية، وخلق مؤسسات جديدة، وعملية جديدة هدفها إشراك القوى السياسية غير الموقعة على المبادرة الخليجية، وإذا لم تتوصل هذه الأطراف إلى اتفاق مفصل ينظم العملية الانتقالية، فليس بالإمكان الخروج من الوضع الذي كان قائماً في اليمن(٧).

ولذلك، كانت المهمة الأساسية للمبعوث الأممي في إقناع الأطراف السياسية بضرورة الدخول في عملية تفاوضية تؤدي إلى تسوية سياسية مبنية على الشراكة السياسية، ولا سيّما مع رفض أحزاب المعارضة الحوار مع النظام، فهي ترى بأن النظام انتهى، وعلى الرئيس أن يوقع ويغادر، الأمر الذي سيؤدي إلى استقرار البلاد، وهنا بدأ مهمته بالتواصل والتشاور مع جميع الأطراف السياسية، وذكر لهم "أنه ليس لديه أي حلول جاهزة، ولكن يجب أن يكون هناك حوار مباشر فيما بينها، ويجب أن يكون الحل يمنياً، ويكون الحل كنتاج لهذا الحوار"(٨). كما قام المبعوث الأممي بالتحاور مع الشباب في الساحات، وذكر لهم "بأن مطالبهم في التغيير السلمي، وفي بناء الدولة المدنية، دولة النظام والقانون، والديمقراطية، التي تحمي حقوق الإنسان وتوفر المواطنة المتساوية، هي مطالب مشروعة، وأن لهم الحق في التظاهر السلمي لتحقيق هذه الأهداف، ولكن يجب أن تتحقق عن طريق عملية سياسية سلمية، وأن تكون هذه العملية السياسية تفاوضية، ويجب أن تشارك في هذه العملية الأطراف جميعها"(٩).

وخلال شهري حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو عام ٢٠١١، جرت مفاوضات بين القوى السياسية في منزل نائب الرئيس عبدربه منصور هادي، حيث اجتمع نائب الرئيس كممثل عن المؤتمر الشعبي العام مع قادة المعارضة، وقد أسهمت تلك المفاوضات في الوصول إلى أفكار أولية من أجل صياغة آلية تنفيذية مكملة لنص المبادرة الخليجية،

والتي تتضمن خارطة طريق من أجل تنظيم عملية نقل السلطة، وتنظيم المرحلة الانتقالية(١٠).

وهناك عوامل عدة ساعدت على إجراء المفاوضات المباشرة بين القوى السياسية، والوصول إلى خارطة طريق، منها: الضغوط على الرئيس علي عبدالله صالح من قِبل المجتمع الدولي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمر الذي دفعه إلى إصدار قراره في ١٢ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١١، بتفويض نائبه عبدربه منصور هادي بالصلاحيات الدستورية اللازمة لإجراء حوار مع الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية، بما يفضي إلى الاتفاق على آلية مزمنة لتنفيذها، والتوقيع عليها نيابةً عنه، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة تضمن انتقالاً سلمياً وديمقراطياً للسلطة، كما نص القرار بعدم الجواز لأي طرف نقضه أو الخروج عليه(١١).

ومن العوامل المساعدة أيضاً، قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ الصادر في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١١، والذي أكد أن التوقيع في أسرع وقت ممكن على المبادرة الخليجية وتنفيذ هذا الاتفاق، أمر لا بد منه لبدء عملية انتقال سياسي، ودعا القرار كافة الأطراف في اليمن إلى الالتزام بتنفيذ تسوية سياسية قائمة على هذه المبادرة. كما دعا القرار الرئيس صالح إلى التوقيع على المبادرة الخليجية فوراً بنفسه أو من أُذن لهم التصرف باسمه على القيام بذلك، دون مزيد من الإبطاء، وحث القرار المعارضة على الالتزام بالاضطلاع بدور بناء في التوصل إلى اتفاق بشأن تسوية سياسية قائمة على المبادرة الخليجية، وفي تنفيذ هذه التسوية. كما طالب القرار من الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار في غضون ٣٠ يوماً من اتخاذه(١٢).

وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن، ووصول المبعوث الأممي إلى صنعاء في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ بغرض التشاور مع السلطة والمعارضة حول تنفيذ قرار مجلس الأمن، إلا أن تصلب الرئيس صالح وطلبه إدخال تعديلات على الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، جعل بن عمر يعلن في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر مغادرته إلى نيويورك لتقديم تقريره إلى مجلس الأمن حول الحالة في اليمن، الأمر الذي جعل الأمين العام للأمم المتحدة يتدخل ويجري اتصالاً هاتفياً بالرئيس صالح يبلغه فيه أن

مجلس الأمن سيحمله المسؤولية الكاملة عن عدم تنفيذ القرار، وما سيترتب عليه من فرض عقوبات شخصية عليه، وعلى أفراد أسرته، وأركان نظامه(١٣).

وفي الوقت نفسه، طلبت القوى السياسية اليمانية تأجيل اجتماع مجلس الأمن، ووافق المجلس على ذلك، شريطة أن تلتقي هذه القيادات بشكلٍ مباشر على طاولة الحوار، وتتفاوض على مخرج. ولذلك، عُقدت سلسلة من الاجتماعات في منزل نائب الرئيس لمدة أسبوع، وبحضور المبعوث الأممي، بعد الطلب من طرفي الأزمة حضوره من أجل تيسير المفاوضات، وقد تم تمثيل الطرفين بثلاث شخصيات لكل منها، وقد ساهم هذا العدد الصغير لكل طرف في تسهيل عملية التفاوض، وأسفرت تلك المفاوضات في الوصول إلى الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية بصورتها النهائية، وهي الوثيقة التي تنظم عملية نقل السلطة خاصةً، وعملية الانتقال السياسي بشكلٍ عام(١٤).

وفي ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١١ أكد بن عمر على أن المفاوضات بين الأطراف السياسية اليمنية انتهت باتفاق تسوية قائم على المبادرة الخليجية ووفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤، إذ تم التوصل إلى اتفاق بين السلطة والمعارضة حول الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، الأمر الذي يفتح الباب أمام توقيع الرئيس علي عبد الله صالح على المبادرة الخليجية.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١١، وفي العاصمة السعودية الرياض، وبرعاية من ملك المملكة العربية السعودية، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، تم التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية من قِبل السلطة والمعارضة، ومن أهم ما تضمنه الاتفاق هو نقل الرئيس علي عبدالله صالح صلاحياته لنائبه، وبقائه رئيساً شرفياً لمدة ٩٠ يوماً، ودخول البلاد في مرحلة انتقالية مدتها عامين وثلاثة أشهر، وقد قُسمت المرحلة الانتقالية إلى مرحلتين: المرحلة الأولى، ومدتها ثلاثة أشهر، وتمتد من تاريخ التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١١، وتنتهي بتنصيب الرئيس عبدربه منصور هادي عقب إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في ٢١ شباط/ فبراير عام ٢٠١٢. والمرحلة الثانية، ومدتها عامين، وتمتد من تاريخ تنصيب الرئيس عبدربه منصور هادي، وتنتهي بإجراء الانتخابات

العامة وفقاً للدستور الجديد، وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد، وفي كل مرحلة من هاتين المرحلتين يتم تنفيذ مهام محددة[١٥].

ففي المرحلة الانتقالية الأولى، ركزت الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية على تشكيل حكومة وفاق وطني مناصفةً بين المؤتمر والمشترك برئاسة المعارضة، فضلاً عن تحقيق الأمن والاستقرار، وإنهاء المظاهر المسلحة في العاصمة وغيرها من المدن، وعودة القوات المسلحة إلى معسكراتها، إلى جانب إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال مدة لا تتجاوز ٩٠ يوماً، واستمرار عمل مجلس النواب الحالي، ويكون اتخاذ القرارات في المجلس خلال المرحلة الانتقالية بالتوافق، وإقرار مجلس النواب القوانين التي تمنح الرئيس ومن عمل معه خلال مدة حكمه الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية. أما في المرحلة الانتقالية الثانية، فقد ركزت الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية على هيكلة المؤسسة العسكرية وإنهاء الانقسام فيها ومعالجة أسبابه، وتحقيق تكامل القوات المسلحة تحت هيكل قيادة مهنية ووطنية موحدة، فضلاً عن عقد مؤتمر حوار وطني شامل لكل القوى، والمكونات السياسية، والاجتماعية، إلى جانب صياغة دستور جديد للبلاد، وإنزاله إلى الشعب للاستفتاء عليه، وصولاً إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وفقاً للدستور الجديد، تهدف الى الخروج من المرحلة الانتقالية والدخول في المرحلة الدستورية[١٦].

المحور الثاني

دور المبعوث الأممي في المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني

في هذا المحور، سيتم دراسة وتحليل دور المبعوث الأممي خلال المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني، من خلال دراسة وتحليل مساهمته في تنفيذ قرارات رئيس الجمهورية المتعلقة بإصلاح المؤسسة العسكرية، والمشاركة في التهيئة والإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني، وتقديم المبادرات في مؤتمر الحوار الوطني لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة.

أولاً: المساهمة في تنفيذ قرارات رئيس الجمهورية المتعلقة بإصلاح المؤسسة العسكرية:

استناداً إلى الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، والتي تنص على إصلاح المؤسسة العسكرية، فقد أصدر رئيس الجمهورية عدداً من القرارات قضت بإبعاد قيادات عسكرية محسوبة على كلٍ من اللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع، والعميد أحمد علي عبد الله صالح قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة. ففي ١ آذار/ مارس عام ٢٠١٢ أصدر رئيس الجمهورية قراراً بعزل اللواء مهدي مقولة من قيادة المنطقة العسكرية الجنوبية. وفي ٦ نيسان/ أبريل عام ٢٠١٢ أصدر الرئيس عدداً من القرارات عزل بموجبها اللواء محمد علي محسن من قيادة المنطقة العسكرية الشرقية، واللواء محمد صالح الأحمر من قيادة القوات الجوية والدفاع الجوي، والعميد طارق محمد عبد الله صالح من قيادة الحرس الخاص واللواء الثالث مدرع حرس جمهوري(١٧).

ومع صدور أولى قرارات رئيس الجمهورية فيما يتعلق بإصلاح المؤسسة العسكرية، رفض ثلاثة من القادة العسكريين لقرارات إقالتهم من مناصبهم، وهم: اللواء مهدي مقولة، اللواء محمد صالح الأحمر، والعميد طارق محمد عبد الله صالح، وجميعهم محسوبون على الرئيس السابق(١٨).

الأمر الذي جعل المبعوث الأممي جمال بن عمر يعود إلى صنعاء في ١٨ نيسان/ أبريل عام ٢٠١٢، ويجري عدداً من الاتصالات واللقاءات مع الأطراف الرافضة لقرارات رئيس الجمهورية، وفي هذا الإطار، التقى المبعوث الأممي بالرئيس السابق، وأبلغه بضرورة تنفيذ قرارات الرئيس هادي، ما لم فإنه سيقدم في إحاطته إلى مجلس الأمن بحالة التمرد الحاصلة من قِبل أقاربه، وفي المقابل أبلغ الرئيس السابق المبعوث الأممي أنه سيتم تنفيذ تلك القرارات، شريطة ألا يتم صدور أي قرار بحق أي من أقاربه الذين ما زالوا في مناصبهم، وهو الأمر الذي رفضه جمال بن عمر، وأكد له أن الرئيس هادي حر في قراراته، ويحق له أن يعزل، ويقيل، ويعين من يشاء، وقت ما يشاء(١٩).

وبعد مرور ١٨ يوماً على تمرده على قرار رئيس الجمهورية، سلم اللواء محمد صالح الأحمر في ٢٤ نيسان/ أبريل عام ٢٠١٢ مقر القوات الجوية والدفاع الجوي للقائد الجديد اللواء الركن الطيار راشد الجند، وبحضور المبعوث الأممي جمال بن عمر[٢٠]، وبعد قرابة الشهر على التمرد، قام المبعوث الأممي في ٤ أيار/ مايو ٢٠١٢ بنقل سلطة الإشراف على قيادة اللواء الثالث الحرس الجمهوري، أهم ألوية الحرس الجمهوري عتاداً، التي كان يقودها العميد طارق محمد عبدالله صالح، إلى القائد الجديد العقيد عبدالرحمن الحليلي[٢١]، إلا أن عملية التسليم لم تكتمل، بسبب تمرد قيادات عسكرية أخرى منعت قائد اللواء الجديد من الدخول إلى مقر القيادة، هذا التمرد قاده العقيد عبدالحميد مقولة، الذي ينتمي إلى منطقة سنحان مسقط رأس الرئيس السابق[٢٢].

وعلى الرغم من أنه كان من المقرر قيام بن عمر برفع تقريره إلى مجلس الأمن حول الحالة في اليمن في منتصف شهر أيار/ مايو عام ٢٠١٢، إلا أنه أجل رفعه إلى أواخر الشهر ذاته، تلبيةً لرغبة بعض الأطراف الدولية التي قادت وساطة لإنهاء التمرد وتنفيذ قرارات رئيس الجمهورية. وخلال مدة التأجيل عقد بن عمر لقاءات مكثفة مع مسؤولين يمنيين، على رأسهم رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي، والرئيس السابق صالح، والعميد أحمد علي عبدالله صالح قائد الحرس الجمهوري، واللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع، وذلك لبحث التمرد في اللواء الثالث حرس جمهوري، وأبلغ الأطراف كافة بأن مجلس الأمن سيفرض عقوبات على أي طرف يعمل على عرقلة تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وأنه ليس في صالح الأطراف المعرقلة للمبادرة أن يجتمع مجلس الأمن وحالة التمرد في اللواء الثالث لا تزال مستمرة[٢٣].

وعلى الرغم من ذلك، أخفق المبعوث الأممي في إنهاء التمرد داخل اللواء الثالث حرس جمهوري، فدعا مجلس الأمن من خلال إحاطته المقدمة إلى جلسة المجلس المنعقدة في ٢٩ أيار/ مايو عام ٢٠١٢، والمخصصة لمناقشة الحالة في اليمن، إلى دعم تنفيذ قرارات الرئيس هادي، ومعاقبة الأطراف المعرقلة لتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وأشار بن عمر في إحاطته إلى تمرد أقارب الرئيس السابق على قرارات

الرئيس هادي، وذكر بالاسم اللواء محمد صالح الأحمر الذي أنهى تمرده، فضلاً عن العميد طارق محمد عبدالله صالح، والذي لا زال التمرد في وحدته قائماً[٢٤].

وفي ١١ حزيران/ يونيو عام ٢٠١٢ انتهت حالة التمرد في اللواء الثالث حرس جمهوري، بقيام تمرد مضاد لضباط وأفراد اللواء ضد القيادات العسكرية المتمردة على القرار الرئاسي بتغيير قائد اللواء، وأسفر عنه تسليم قيادة اللواء إلى قائده الجديد العميد الركن عبد الرحمن الحليلي[٢٥].

وخلال هذه المرحلة، صدر قرار مجلس الأمن رقم (٢٠٥١) في ١٢ حزيران/ يونيو عام ٢٠١٢، والذي عدّ بأن الحالة في اليمن تشكل تهديداً للسلم والأمن في المنطقة، وأعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك اتخاذ تدابير بموجب (المادة ٤١) من ميثاق الأمم المتحدة، إذا استمرت الأعمال التي تهدف إلى تقويض عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك التدخل في القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن، وإعاقة تنفيذ القرارات الرئاسية الصادرة في ٦ نيسان/ أبريل عام ٢٠١٢ بشأن التعيينات العسكرية والمدنية[٢٦].

وأعلن المجلس تأييده للجهود التي يبذلها الرئيس هادي وحكومة الوفاق الوطني الرامية للدفع قدماً بعملية الانتقال السياسي، عبر سبل منها إصلاح القطاع الأمني، وإجراء تغييرات في المناصب العليا في القوات العسكرية والأمنية، وشدد في الوقت نفسه على أهمية عقد مؤتمر للحوار الوطني يضم الأطراف جميعها، ويكون تشاركياً وشفافاً وذا مغزى، وتكون الجماعات الشبابية والنسائية من بين المشاركين فيه، ويهيب بالأطراف جميعها المعنية في اليمن أن تشارك في هذه العملية بصورةٍ نشطة وبناءة، كون عملية الانتقال السياسي تتطلب مشاركة وتعاون جميع الأطراف اليمانية، بما في ذلك الجماعات التي لم تكن طرفاً في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية[٢٧].

ثانياً: المشاركة في التهيئة، والإعداد، والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني:

حرص المبعوث الأممي خلال رعايته للمفاوضات من أجل صياغة آلية تنفيذية للمبادرة الخليجية، على البحث عن صيغة جديدة خلال المرحلة الانتقالية، يتم من خلالها إشراك القوى غير الموقعة على المبادرة الخليجية، ورأى بأن الخيار الأفضل هو عقد

مؤتمر حوار وطني، تُناقش فيه جميع القضايا من قِبل جميع الأطراف للوصول إلى مخرجات تحل مختلف القضايا بشكلٍ توافقي[٢٨]، فهو يرى "بأن العمليات الانتقالية يجب أن تكون مبنية على اتفاق، ويجب أن تُشارك فيه جميع الأطراف السياسية، فإذا تم إقصاء أي طرف، فإن هذا الطرف مهما كان حجمه صغيراً، سيصبح طرفاً معرقلاً"[٢٩].

وفي إطار التحضير لمؤتمر الحوار، ونظراً لعدم توصل أعضاء اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني إلى اتفاق بشأن نسب تمثيل المكونات المشاركة في المؤتمر، فقد اتفق أعضاء اللجنة على تفويض المبعوث الأممي تفويضاً مطلقاً غير قابل للنقاش أو الاعتراض عليه من أي من أعضاء اللجنة، بإعداد تصور حول نسبة وحجم تمثيل كل المكونات السياسية والاجتماعية[٣٠]. وبعد ثلاثة أيام من التفويض، قدم المبعوث الأممي مذكرة تفسيرية إلى اللجنة الفنية تتضمن مقترحاً لآلية توزيع مقاعد المؤتمر على المكونات السياسية والاجتماعية، وقد أوضح في المذكرة التفسيرية بأنه "لا توجد طريقة مثالية لتوزيع المقاعد على المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، حيث لا توجد طريقة موثوقة يمكن من خلالها قياس ثقل أي مكون، وبالتالي يستحيل التوصل إلى طريقة تنال رضا الجميع"[٣١].

وعلى الرغم من ذلك، اعترضت الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية على نسبة تمثيل الطرف الآخر في مؤتمر الحوار الوطني، فالمؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه حصل على ١١٢ مقعد، وبنسبة ١٩,٨٢% من إجمالي أعضاء مؤتمر الحوار البالغ ٥٦٥ عضواً، بينما حصلت أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤها على ١٣٧ مقعد، وبنسبة ٢٤,٢٥%، أي أنها حصلت على زيادة مقدارها ٢٥ مقعد عن المؤتمر الشعبي العام. وقد أوضح المبعوث الأممي في مذكرته التفسيرية فيما يتعلق بهذا الأمر، أن البعض يرى بأن المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه يجب أن يحصل على العدد نفسه الذي تحصل عليه أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤها، باعتبارهما شريكين في التسوية السياسية، وهنا أكد المبعوث الأممي بأنه لا يوجد أي بند من بنود الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية ينص على ذلك، وأن مبدأ المساواة المذكور في الآلية

التنفيذية هو فيما يتعلق بتشكيل الحكومة فقط، ولم يُعمم ليشمل مؤتمر الحوار الوطني. وفي المقابل، يرى البعض الآخر أن المؤتمر الشعبي العام يجب أن يحصل على مقاعد أقل من هذا العدد المقترح، كون الأحزاب الحاكمة في دول الربيع العربي قد حُلت وصُودرت ممتلكاتها، وهنا أكد المبعوث الأممي بأن هذا المنطق مرفوض، ولا ينسجم مع اتفاق نقل السلطة، والذي ينص على أن المؤتمر الشعبي العام هو شريك في السلطة[٣٢].

كما شارك جمال بن عمر، وفي إطار إشرافه على تنفيذ المبادرة الخليجية، في التهيئة لمؤتمر الحوار الوطني، ولا سيّما فيما يتعلق بالقضية الجنوبية، التي تعد القضية الأهم في مؤتمر الحوار الوطني، إذ أعلنت فصائل الحراك الجنوبي رفضها القاطع المشاركة في الحوار الوطني، الأمر الذي جعل المبعوث الأممي يعقد لقاءات عدة مع قيادات في الحراك الجنوبي في الداخل والخارج في كلٍ من عدن، القاهرة، ودبي[٣٣]. وخلال تلك اللقاءات، قدم بن عمر مقترحات بشأن مشاركة ممثلين عن الحراك الجنوبي في الحوار الوطني، إذ عرض على قيادات الحراك فكرة المشاركة في الحوار الوطني، على أن تكون هذه المشاركة قائمة على أساس حوار بين الشمال والجنوب، وبتمثيلٍ متساو بنسبة ٥٠% من الأعضاء لكل طرف[٣٤]، ومع ذلك أصرت غالبية فصائل الحراك الجنوبي على المقاطعة ورفض المشاركة.

هذا الأمر دفع رئيس الجمهورية إلى اللجوء إلى عدد من الشخصيات الجنوبية، وحثها على المشاركة في الحوار الوطني كممثلين لمكون الحراك الجنوبي، فقد لجأ الرئيس إلى القيادي الجنوبي محمد علي أحمد، والذي كان يقيم في الخارج، وعاد إلى اليمن قُبيل بدء مؤتمر الحوار، كما لجأ إلى مجموعة أخرى من الشخصيات الجنوبية، وأعلن فصيلان اثنان من الحراك الجنوبي مشاركتهما في مؤتمر الحوار الوطني، الأول، وهو المؤتمر الوطني لشعب الجنوب، والذي تم إشهاره في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٢ في محافظة عدن، ومن أبرز قياداته محمد علي أحمد، وأحمد بن فريد الصريمة[٣٥]، والثاني، هو تيار المستقلين الجنوبيين بقيادة وزير الخارجية الأسبق عبدالله الأصنج. وما يؤخذ على هذين الفصيلين، أنهما لا يملكان نفوذاً على الأرض

في أوساط الحراك الجنوبي، ولا سيّما مع رفض التيار الرئيس في الحراك الذي يُطالب بفك الارتباط بين الشمال والجنوب، والذي يتقدمه نائب الرئيس السابق علي سالم البيض، المشاركة في مؤتمر الحوار بشكلٍ مطلق[٣٦].

وتأكيداً للدعم المستمر الذي يقدمه مجلس الأمن لعملية الانتقال السياسي في اليمن، وقبيل انطلاق أعمال مؤتمر الحوار الوطني، فقد أوفد إلى اليمن في ٢٧ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٣ بعثة مكونة من أعضاء مجلس الأمن، لتقييم مدى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٠٥١، واستعراض التقدم الذي أحرزته الحكومة اليمانية صوب بدء مؤتمر الحوار الوطني، وإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن، ومعالجة الحالة الاقتصادية والإنسانية، والنظر في الحالة الأمنية، وإصلاح القطاع الأمني، وإبراز القلق إزاء من يعيق عملية الانتقال أو يتدخل فيها[٣٧].

وأصدرت البعثة تقريراً حول زيارتها إلى اليمن، والذي أكدت فيه علمها بالأعمال الرامية إلى تقويض عملية الانتقال السياسي، كما أكدت أن الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة هيكلة القوات المسلحة وتنفيذ المراسيم الرئاسية الصادرة في ٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٢ بشأن التعيينات العسكرية والمدنية تمت عرقلتها في مناسبات عدة، وكذلك الجهود التي تُشرف عليها لجنة الشؤون العسكرية، لإعادة هيكلة الجيش اليماني في ظل قيادة موحدة، قد قُوبلت بمقاومة شديدة من العناصر المسلحة الموالية للرئيس السابق، وقد تعرضت وزارتا الداخلية والدفاع لهجمات من الجنود وقوات الأمن، وأن الحكومة أبلغت البعثة بأن هذه الهجمات تهدف إلى تقويض عملية إعادة الهيكلة[٣٨].

ثالثاً: تقديم المبادرات في مؤتمر الحوار الوطني لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة:

انطلقت أعمال مؤتمر الحوار الوطني في ١٨ آذار/ مارس عام ٢٠١٣ بمشاركة ٥٦٥ عضواً يمثلون ١٧ مكوناً سياسياً واجتماعياً، وتعد القضية الجنوبية هي القضية الرئيسة في مؤتمر الحوار الوطني، ولذلك كانت اللجنة الفنية خلال التهيئة لمؤتمر الحوار الوطني حريصة على وضع حُزمة من المعالجات، والتي تهدف إلى بناء الثقة بين جميع الأطراف السياسية، باعتبارها الخطوة الأساسية لإنجاح المؤتمر، ولا سيّما في

ظل مقاطعة العديد من فصائل الحراك الجنوبي لمؤتمر الحوار، إذ أقرت اللجنة الفنية في ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠١٢، ما تُعرف بالنقاط العشرين، والتي تعالج ١١ نقطة منها مظالم مرتبطة بالقضية الجنوبية، بينما تعالج النقاط الأخرى، موضوعات متعلقة بقضية صعدة، الثورة الشبابية، العدالة الانتقالية، وهيكلة القوات المسلحة والأمن[٣٩].

وبعد انعقاد مؤتمر الحوار الوطني، قدم فريق القضية الجنوبية في ٣ نيسان/ أبريل عام ٢٠١٣ نقاطاً جديدة، وهي النقاط الأحد عشر، والتي رُفعت إلى رئاسة مؤتمر الحوار الوطني (رئيس الجمهورية)، والتي طالبوا فيها بضرورة تهيئة الأرضية الملائمة لبناء الثقة لحل القضية الجنوبية، ولن يتأتَ ذلك إلا من خلال إجراءات وتدابير يتم تنفيذها على أرض الواقع[٤٠].

وبعد ثلاثة أشهر من تقديمها، وجه رئيس الجمهورية في ٨ تموز/ يوليو عام ٢٠١٣ حكومة الوفاق الوطني بتنفيذ ما تبقى من النقاط العشرين التي أقرتها اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني، كإجراءات للتهيئة الإيجابية للحوار الوطني، والنقاط الأحد عشر التي أقرها فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني، كإجراءات وتدابير لبناء الثقة[٤١]، ولتعلن الحكومة في ١٠ تموز/ يوليو عام ٢٠١٣ موافقتها على تنفيذ تلك النقاط.

ونظراً لبطأ الحكومة في تنفيذ تلك الإجراءات، أعلن مكون الحراك الجنوبي في ١٣ آب/ أغسطس عام ٢٠١٣ مقاطعته لجلسات مؤتمر الحوار الوطني، واستمرت مقاطعتهم للمؤتمر حتى ٨ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٣، بعد أن قدمت حكومة الوفاق الوطني اعتذارها الرسمي لأبناء المحافظات الجنوبية عن حرب صيف ١٩٩٤ في ٢١ آب/ أغسطس عام ٢٠١٣، وجاء اعتذار الحكومة نيابةً عن الحكومات السابقة والأطراف السياسية التي شاركت في الحرب وفي صراعات الماضي، ونص الاعتذار على اعتبار ما حدث يعد خطأً أخلاقياً تاريخياً لا يجوز تكراره، وتلتزم الحكومة بالعمل على توفير ضمانات عدم تكراره من خلال اتخاذ الخطوات الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية[٤٢].

وعلى الرغم من أن غالبية فرق الحوار الوطني قد توافقت على جميع القضايا المدرجة على جدول أعمالها، باستثناء فريق بناء الدولة، وفريق القضية الجنوبية، حيث أُسندت لفريق بناء الدولة مهمة تحديد شكل الدولة، وقد تم التوافق على أن تكون الدولة اتحادية، ولكن لم يُناقش عدد أقاليمها، بل عمل الفريق على إحالة ذلك إلى ما ستسفر عنه مخرجات فريق القضية الجنوبية، ونظراً لما شهده فريق القضية الجنوبية طيلة مدة المؤتمر من حدوث الكثير من الانسحابات من قِبل مكون الحراك الجنوبي، أو تعليق مشاركتهم لسبب أو لآخر، فلم تصل المكونات السياسية والاجتماعية إلى توافق فيما يتعلق بالحلول والضمانات للقضية الجنوبية، وعدد أقاليم الدولة الاتحادية.

هذا الأمر جعل المبعوث الأممي يتدخل ويقترح تشكيل فريق مصغر لبحث القضايا العالقة، والخروج برؤية توافقية، وقد أُخذ بهذا المقترح، حيث تم في ١٠ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٣ تشكيل فريق مصغر من بين أعضاء فريق القضية الجنوبية، والذي يبلغ عدد أعضائه ٤٠ عضواً، وهو الفريق المعروف بفريق (٨+٨)، أي ٨ من الشمال، و٨ من الجنوب[٤٣].

وخلال هذه الفترة، وعلى الرغم من عدم الوصول إلى توافق في عدد من القضايا الخلافية، إلا أن بن عمر قدم إلى مجلس الأمن تقريره إلى الجلسة المنعقدة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٣، والمخصصة لمناقشة الحالة في اليمن، والذي أكد فيه أن مؤتمر الحوار الوطني حقق تقدماً استثنائياً منذ انطلاقه، وأنجز نحو ٩٠% من مهامه، حيث أنهت ٦ فرق عمل من أصل تسعة أعمالها[٤٤].

وما يؤخذ على المبعوث الأممي في هذه المرحلة، سعيه إلى تحقيق إنجازات شخصية، حيث كان دائماً ما يضغط في سبيل الوصول إلى حلول مع اقتراب سفره لتقديم تقريره أو إحاطته إلى مجلس الأمن حول الحالة في اليمن، ولذلك كان سبباً رئيسيً في التسريع في إنهاء بعض فرق الحوار لأعمالها، وعلى الرغم من تأكيده في جلسة مجلس الأمن بأن مؤتمر الحوار الوطني أنجز ٩٠% من مهامه، إلا أن ثلاث فرق من الفرق التسعة لم تنجز مهامها، وهذه الفرق هي التي تتناول القضايا الرئيسة في مؤتمر الحوار الوطني، وهي: فريق القضية الجنوبية، وفريق بناء الدولة، وفريق العدالة الانتقالية.

وخلال تلك المرحلة، عقد الفريق المصغر للقضية الجنوبية ٣٢ اجتماعاً، وفي ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٣ أقر الفريق المصغر وثيقة "حلول وضمانات القضية الجنوبية"، والتي تُعرف إعلامياُ بـ "وثيقة بن عمر"، وقد نصت على الالتزام بحل القضية الجنوبية حلاً عادلاً في إطار دولة موحدة على أساس اتحادي ديمقراطي، وفق مبادئ دولة الحق والقانون والمواطنة المتساوية، عبر وضع هيكل وعقد اجتماعي جديدين يرسيان وحدة الدولة الاتحادية الجديدة، على أن تمثل الدولة الاتحادية الجديدة قطيعة كاملة مع تاريخ الصراعات والاضطهاد، وإساءة استخدام السلطة، والتحكم في الثروة، كما نصت على أن يتم تمثيل الجنوب بنسبة ٥٠ في المائة في كافة الهياكل القيادية في مجلس النواب والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، بما فيها الجيش والأمن، ووجوب معالجة عدم المساواة في كلٍ من الخدمة المدنية والقوات المسلحة والأمن على المستوى المركزي، وبما يضمن إلغاء التمييز وتحقيق تكافؤ الفرص لجميع اليمانيين(٤٥).

وفي تعليقه على هذه الوثيقة، يقول المبعوث الأممي إنه وبسبب المظالم والانتهاكات التي تعرض إليها الجنوبيون على مدى السنوات السابقة، خلق نوع من الاحتقان، الأمر الذي جعل المواطنين في المحافظات الجنوبية يكرهون شيئاً اسمه الوحدة، كما ذكر بن عمر أن أهم ما كان يميز مؤتمر الحوار الوطني في اليمن، هو وجود سقوف مفتوحة لمناقشة كافة الموضوعات المطروحة على جدول أعماله، ولذلك، نجد بأن عدداً من أعضاء مكون الحراك الجنوبي قد طرحوا رؤيتهم لحل القضية الجنوبية، والتي تقوم على فكرة الانفصال واستعادة الدولة، ولكن عندما بدأ الحوار الجدي حول حل القضية الجنوبية، تم الاتفاق على استبعاد هذا الخيار، لأنه لا يمكن أن يؤسس لتوافق بين المكونات السياسية، والاجتماعية، ولذلك، بدأ أعضاء فريق القضية الجنوبية في البحث عن حلول أخرى، تدور حول بناء هيكل جديد للدولة، تتجاوز خيار الدولة البسيطة القائمة، وخيار الانفصال المطروح على طاولة الحوار من قِبل مكون الحراك الجنوبي، ولذلك، تم التوافق على حل القضية الجنوبية حلاً عادلاً في إطار الدولة الاتحادية(٤٦).

وعلى الرغم من ذلك، فشل الفريق المصغر في الوصول إلى توافق فيما يتعلق بعدد أقاليم الدولة الاتحادية، بل أحال الأمر إلى لجنة أخرى يُشكلها رئيس الجمهورية، وتكون برئاسته، ويكون قرارها نافذاً، ونصت الوثيقة على أن تتولى اللجنة دراسة: خيار ستة أقاليم (أربعة في الشمال واثنان في الجنوب)، وخيار إقليمين (إقليم في الشمال، وآخر في الجنوب)، وأي خيار ما بين هذين الخيارين يتم التوافق عليه[٤٧].

وبسبب الضغط نحو إنجاز أي اتفاق، وإنهاء مؤتمر الحوار الوطني، فإن مخرجات الحوار الوطني الأخيرة لم تصل إلى حلول واضحة بخصوص مشكلات اليمن الرئيسة، كالقضية الجنوبية، والدولة الاتحادية، والعدالة الانتقالية، فلم يتم حل هذه القضايا بشكل حقيقي ونهائي، وقد تباينت مواقف الأطراف السياسية حولها، ولذلك، جاءت الوثيقة النهائية للحوار الوطني بعيدة عن التوافق، فقد رفض مكون أنصار الله التوقيع على وثيقة الحوار الوطني، نتيجةً لانسحابهم من الجلسة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني، بعد اغتيال أحد أعضائهم قبيل انتهاء المؤتمر بساعات، الأمر الذي دفع البلاد سريعاً إلى أزمة سياسية جديدة، وبدلاً من أن يصبح مؤتمر الحوار الوطني أداة لحل مشكلات البلاد، فإنه وسع الفجوة بين الأطراف المختلفة، ومع عجز الحوار عن حل الخلافات بين الأطراف السياسية، فإنها عادت إلى طريقتها التقليدية في تحقيق أهدافها السياسية عبر استخدام السلاح[٤٨].

المحور الثالث

دور المبعوث الأممي في مرحلة ما بعد مؤتمر الحوار الوطني

بعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطني بأربعة أيام، قدم المبعوث الأممي جمال بن عمر في ٢٩ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٤ إحاطته إلى مجلس الأمن، والتي أشار فيها إلى "أن اليمن هي الدولة العربية الوحيدة من دول الربيع العربي الذي تمت فيها تسوية سياسية تقتضي نقل السلطة سلمياً، كما أنها الدولة الوحيدة التي شهدت عقد مؤتمر حوار وطني"، ولكنه في الوقت نفسه، حذر من هشاشة الأوضاع الأمنية، حيث أكد

بأنه يوجد عناصر من النظام السابق تتلاعب بمسار التغيير، وتعمل على تقويضه وتهديد كل المكاسب التي تحققت حتى الآن، ويوجد عرقلة ممنهجة وواضحة تشكل تهديداً حقيقياً قد يغرق البلاد في فوضى إذا لم تتم إزالة هذا التهديد قريباً[٤٩]، وهذه هي المرة الثانية التي يتطرق فيها المبعوث الأممي في إحاطاته المقدمة إلى مجلس الأمن للجهات التي تسعى إلى عرقلة المرحلة الانتقالية، وكانت المرة الأولى في جلسة مجلس الأمن المنعقدة في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٣.

وتلا هذا التحذير، إصدار مجلس الأمن قراره رقم ٢١٤٠ في ٢٦ شباط/ فبراير عام ٢٠١٤، وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي عدّت فيه بأن الحالة في اليمن أصبحت تشكل تهديداً للسلم، والأمن الدوليين، وتضمن القرار إنشاء لجنة عقوبات، وأُسند إليها مهام البحث عن الأفراد والكيانات الذين يشاركون في أعمال تهدد السلام، والأمن، والاستقرار في اليمن، أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال، وحصر القرار تلك الأعمال في عرقلة أو تقويض نجاح عملية الانتقال السياسي التي حددتها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وإعاقة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني عن طريق القيام بأعمال عنف، أو شن هجمات على البنية التحتية. وأشار القرار إلى أن العقوبات التي سيقوم باتخاذها، تشمل: تجميد الأموال، والأصول المالية، وحظر السفر، على أن يُطبق هذا القرار من قِبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة[٥٠].

كما رحب مجلس الأمن في قراره بالتقدم في عملية الانتقال السياسي في اليمن، وأعرب عن تأييده الشديد لاستكمال الخطوات اللاحقة من عملية الانتقال، وفقاً للآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، بما في ذلك: صياغة دستور جديد، وتنفيذ الإصلاح الانتخابي، وإجراء استفتاء على مشروع الدستور، وإصلاح بنية الدولة لإعداد اليمن للانتقال من دولة وحدوية إلى دولة اتحادية، ومن ثم إجراء انتخابات عامة، على أن تنتهي بعدها ولاية الرئيس هادي عقب تنصيب الرئيس المنتخب بموجب الدستور الجديد[٥١].

وفي هذا المحور، سيتم دراسة وتحليل دور المبعوث الأممي في مرحلة ما بعد مؤتمر الحوار الوطني، من خلال دراسة وتحليل دوره في استكمال تنفيذ المبادرة الخليجية

وآليتها التنفيذية، ووساطته في معالجة الاختلالات العسكرية والأمنية التي شهدتها البلاد بعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطني.

أولاً: الوساطة في معالجة الاختلالات العسكرية والأمنية بعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطني:

خلال المرحلة الانتقالية عموماً، شهدت عدد من محافظات الجمهورية العديد من الاختلالات العسكرية والأمنية، فقد شهدت منطقتا دماج، وكتاف بمحافظة صعدة صراعاً بين جماعة أنصار الله "الحوثيين"، وجماعات مسلحة "السلفيين"، لينتقل الصراع إلى منطقة حاشد بمحافظة عمران، واكتفى المبعوث الأممي خلال تلك المرحلة بالدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار[٥٢].

وبعد ذلك انتقل الصراع إلى مدينة عمران، ولكن هذه المرة كان بين جماعة أنصار الله، واللواء ٣١٠ مدرع بقيادة اللواء حميد القشيبي، وخلال هذه المدة، التقى المبعوث الأممي بالرئيس هادي ومختلف القيادات السياسية في البلاد، وناقش معهم الجهود المبذولة لإنهاء التوتر بين الطرفين في مدينة عمران، وفي ٢ حزيران/ يونيو عام ٢٠١٤، وبرعاية من المبعوث الأممي، تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، وقضى بانسحاب مسلحي أنصار الله من المناطق التي سيطروا عليها، وتسليمها إلى الشرطة العسكرية[٥٣]، وما هي إلا خمسة أيام، وتم خرق الاتفاق، وفي ٣ تموز/ يوليو عام ٢٠١٤ سيطرت جماعة أنصار الله على مدينة عمران وعلى مقر قيادة اللواء ٣١٠ بعد أسابيع من القتال[٥٤].

وما هي إلا أشهر قليلة، وينتقل الصراع إلى العاصمة صنعاء، والذي اتخذ شكلاً آخر، وكانت البداية بخروج تظاهرات في محافظات عدة ضد قرار الحكومة برفع الدعم عن المشتقات النفطية الصادر في ٢٨ تموز/ يوليو عام ٢٠١٤، وتصدر أنصار الله تلك التظاهرات، وأعلنوا رفضهم لقرار الحكومة، ودعوا أنصارهم للخروج بتظاهرات لإسقاطه، وفيما بعد، عملوا على تحويل تلك التظاهرات إلى اعتصامات مفتوحة في العاصمة صنعاء ومداخلها، ورفعوا خلال اعتصاماتهم ثلاثة مطالب، وهي: إسقاط قرار رفع أسعار المشتقات النفطية، وإسقاط الحكومة، وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني[٥٥]. وفي

١٦ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٤ تحولت تلك الاعتصامات إلى صراع مسلح في العاصمة صنعاء بين جماعة أنصار الله وقوات الفرقة الأولى مدرع، وخلال خمسة أيام من بدء المواجهات، تمت السيطرة على مقر الفرقة، ومقر التلفزيون الحكومي، ومقر القيادة العليا للقوات المسلحة، ووزارة الدفاع، وإعلان سيطرة أنصار الله على العاصمة صنعاء في ٢١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٤.

وخلال تلك المدة، كان المبعوث الأممي يُشرف على المفاوضات بين الحكومة وأنصار الله، والتقى ممثليهم، وبحث معهم جميع القضايا الخلافية، بهدف الوصول إلى صياغة اتفاق سياسي جديد يحظى بتوافق وطني، ويكون قابلاً للتنفيذ على أرض الواقع من أجل ضمان أمن اليمن واستقراره[٥٦]، كما التقى في محافظة صعدة بزعيم أنصار الله لبحث صيغة الاتفاق الجديد، والذي يضمن لهم تنفيذ مطالبهم، وذكر بن عمر بأن مباحثاته مع عبد الملك الحوثي كانت إيجابية وبناءة، وقد أسفرت تلك المفاوضات بالخروج باتفاق سياسي جديد[٥٧].

وبعد استكمال سيطرة أنصار الله على العاصمة صنعاء في ٢١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٤، وقع ممثلو الأحزاب السياسية، وأنصار الله، والحراك الجنوبي على "اتفاق السلم والشراكة الوطنية"، بحضور الرئيس هادي، ورعاية المبعوث الأممي إلى اليمن. وفي ٢٧ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٤، وقعت الأحزاب والقوى السياسية على الملحق الأمني الخاص باتفاق السلم والشراكة الوطنية، والذي يتضمن تعهد الأطراف بإزالة عناصر التوتر السياسي والأمني، ووقف العنف في العاصمة صنعاء، وحل أي نزاع عبر الحوار، وتمكين الدولة من ممارسة سلطاتها وبسط سيطرتها على كافة الأراضي وفق مخرجات الحوار الوطني، فضلاً عن معالجة الأوضاع في محافظة عمران، ووقف القتال في محافظتي مأرب والجوف، وانسحاب المجموعات المسلحة القادمة من خارج المحافظتين، مع قيام الدولة بترتيب الأوضاع العسكرية، والأمنية، والإدارية فيهما[٥٨]. ويرى بن عمر بأن هذا الاتفاق وملحقه الأمني يمثل نقلة نوعية في العملية السياسية في اليمن، وفي المقابل، يرى الكثير من المحللين السياسيين بأن هذا الاتفاق ما هو إلا شرعنة لكل ما قامت به جماعة أنصار الله[٥٩].

وخلال هذه المرحلة، فرض مجلس الأمن في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٤ عقوبات على الرئيس السابق علي عبدالله صالح، والقائدان العسكريان في جماعة أنصار الله: عبدالخالق الحوثي، وأبو علي الحاكم، وذلك لتورطهم في عرقلة العملية السياسية، وتهديدهم للسلام والأمن والاستقرار في اليمن، وتشمل العقوبات على هؤلاء الأشخاص: تجميد أصولهم المالية، وحظر السفر[٦٠].

ثانياً: استكمال تنفيذ مهام المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية:

بعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطني بيومين، شُكلت لجنة لتحديد الأقاليم في ٢٧ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٤، والتي ستتولى تحديد عدد الأقاليم والولايات التي سيتشكل منها كل إقليم، وفي ١٠ شباط/ فبراير عام ٢٠١٤ أُقر تقسيم الجمهورية اليمانية إلى ستة أقاليم (أربعة في الشمال، واثنان في الجنوب)، وذلك على النحو الآتي:

١. إقليم حضرموت: ويضم محافظات: المهرة، حضرموت، شبوة، سقطرى.
٢. إقليم سبأ: ويضم محافظات: الجوف، مأرب، البيضاء.
٣. إقليم عدن: ويضم محافظات: عدن، أبين، لحج، الضالع.
٤. إقليم الجند: ويضم محافظات: تعز، إب.
٥. إقليم آزال: ويضم محافظات: صعدة، عمران، صنعاء، ذمار.
٦. إقليم تهامة: ويضم محافظات: الحديدة، ريمة، المحويت، حجة[٦١].

ورفض كلاً من الحراك الجنوبي، الحزب الاشتراكي اليماني، وأنصار الله هذا التقسيم، فالحراك الجنوبي والحزب الاشتراكي طالباً منذ البداية باعتماد خيار الإقليمين (إقليم في الشمال وآخر في الجنوب)، وعلى الرغم من ذلك، وقعا على التقرير النهائي للجنة تحديد الأقاليم، بينما رفض أنصار الله ذلك، بحجة أن هذا التقسيم يُقسم اليمن إلى أقاليم غنية وفقيرة[٦٢]. وهذه هي المرة الثانية التي يرفض فيها ممثلو أنصار الله التوقيع على وثيقة حظيت بتوافق كافة المكونات السياسية والاجتماعية، وكانت المرة الأولى عندما رفض ممثلوهم التوقيع على وثيقة الحوار الوطني.

وبعد ذلك، تم تشكيل لجنة صياغة الدستور في ٨ آذار/ مارس عام ٢٠١٤، والتي ستتولى تحويل مخرجات الحوار الوطني إلى نصوص في مسودة الدستور الجديد، وعلى الرغم من الظروف المستجدة التي كانت تمر بها البلاد، استمر عمل اللجنة، وعلى الرغم من أن اتفاق السلم والشراكة الوطنية قد تضمن نصاً يقضي بضرورة إعادة النظر في عدد الأقاليم ومكوناتها[٦٣]، إلا أن كان هناك توجه رسمي لإقرار الأقاليم الستة وتحويلها إلى واقع في نص دستوري ملزم، هذا الأمر رفضه زعيم أنصار الله، عبدالملك الحوثي، والذي أعلنها صراحةً بأنه يرفض القبول بتقسيم الدولة إلى ستة أقاليم، كما أنه أعلن معارضته إشارة الى مسودة الدستور الجديد لهذا التقسيم[٦٤].

وبعد مرور عشرة أشهر على تشكيلها، استكملت لجنة صياغة الدستور وضع المسودة الأولى من الدستور الجديد، ووقع جميع أعضائها على المسودة باستثناء ممثل أنصار الله في اللجنة، لرفضه فرض تقسيم الأقاليم ضمن مسودة الدستور، ووفقاً للنظام الداخلي للجنة، فإن المسودة في حكم المتوافق عليها، إذ يشترط لرفضها اعتراض أكثر من مكون واحد، أو أكثر من ١٠ من أعضائها البالغ عددهم ١٧ عضواً[٦٥].

ومع تسليم المسودة الأولى من الدستور الجديد إلى رئيس الجمهورية في ٧ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٥، تسارعت الأحداث في اليمن، ففي ١٧ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٥، أوقفت لجان تابعة لجماعة أنصار الله، أحمد عوض بن مبارك، مدير مكتب رئيس الجمهورية، وهو في طريقه لتسليم نسخة من مسودة الدستور الجديد لرئيس الجمهورية والهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات الحوار الوطني[٦٦]، وتعد هذه الهيئة هي الجهة المعنية بمراجعة مسودة الدستور، ومطابقة نصوصها مع ما تضمنته مخرجات مؤتمر الحوار، وأصدرت جماعة أنصار الله بياناً أوضحت فيه أنها اضطرت إلى توقيف بن مبارك بهدف إيقاف تمرير مسودة الدستور الجديد بصورة غير توافقية، كما نص على ذلك اتفاق السلم والشراكة الوطنية، إذ يعدون النص على الأقاليم الستة في مسودة الدستور مخالفاً لهذا الاتفاق، واتهموا الرئيس هادي بالسعي إلى تمرير تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، على الرغم من رفضه من العديد من القوى السياسية، واقترح أنصار الله الإقرار في مسودة الدستور بأن اليمن دولة اتحادية مكونة من أقاليم، مع

تأجيل الحسم في عدد الأقاليم، إلى أن تتفق القوى السياسية اليمنية على عددها وتفاصيلها[٦٧].

وفي ١٩ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٥ شهدت العاصمة صنعاء مواجهات مسلحة حول دار الرئاسة، انتهت بسيطرة جماعة أنصار الله على دار الرئاسة، ومن ثم السيطرة على منزل رئيس الجمهورية، وفي ٢١ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٥، قدم خالد محفوظ بحاح رئيس الوزراء استقالته من منصبه إلى رئيس الجمهورية، وفي اليوم نفسه، قدم رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي استقالته إلى مجلس النواب، بعد أن فرض عليه أنصار الله تعيين عدد كبير من أنصارهم في مناصب سيادية عسكرية ومدنية، بدءاً من منصب نائب رئيس الجمهورية، ونائب رئيس الوزراء، ونواب وزراء، وغيره. وأعقب ذلك فرض أنصار الله الإقامة الجبرية على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجموعة من الوزراء المستقيلين[٦٨]، الأمر الذي أدى إلى توقف مناقشة مسودة الدستور الجديد، وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وعليه، أدى إلى انهيار العملية السياسية، وتعثر عملية الانتقال السياسي في البلاد.

ومع إصرار رئيسي الجمهورية والوزراء عن عدم التراجع عن استقالتهما، قام أنصار الله في ٦ شباط/ فبراير عام ٢٠١٥ بإصدار إعلان دستوري، تضمن حل مجلس النواب، وتجميد العمل بالدستور النافذ، وتشكيل مجلس وطني انتقالي يتولى اختيار مجلس رئاسي من خمسة أعضاء، وتشكيل لجنة ثورية عليا لإدارة البلاد[٦٩].

وخلال هذه المرحلة، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢٢٠١ في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٥، والذي استنكر الإجراءات التي اتخذها أنصار الله من جانب واحد لحل مجلس النواب، والاستيلاء على المؤسسات الحكومية، وتقويض عملية الانتقال السياسي في البلاد، ودعا جميع الأطراف إلى الالتزام بحل خلافاتها عن طريق الحوار، والإسراع بالدخول في مفاوضات شاملة بوساطة من الأمم المتحدة، لمواصلة عملية الانتقال السياسي، والتوصل إلى حل توافقي، على أن تتقيد في ذلك بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، واتفاق السلم، والشراكة الوطنية، وملحقه الأمني، والتي تنص جميعها على عملية انتقال ديمقراطي. كما طالب القرار الحوثيون فوراً

ودون شروط بالمشاركة في المفاوضات الجارية بوساطة من الأمم المتحدة، وسحب قواتهم من المؤسسات الحكومية والأمنية، وإعادة الحالة الأمنية إلى طبيعتها في العاصمة والمحافظات، والإفراج عن رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، وأعضاء الحكومة، وجميع الأفراد الموجودين رهن الإقامة الجبرية أو الاحتجاز التعسفي، والتخلي عن الأسلحة التي استحوذوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية وفقاً لنص اتفاق السلم والشراكة الوطنية وملحقه الأمني(٧٠).

ووفقاً لهذا القرار، فقد طلب المبعوث الأممي جمال بن عمر استمرار المفاوضات بين جماعة أنصار الله والأحزاب والقوى السياسية، في وقت كان الرئيس هادي ورئيس الحكومة خالد محفوظ بحاح، وأعضاء حكومته ما زالوا تحت الإقامة الجبرية(٧١)، ودعا زعيم أنصار الله إلى تشكيل مجلس رئاسي مشترك كبديل للرئيس هادي، وقد وُجهت للمبعوث الأممي اتهامات مباشرة من أطراف عدة، فاتهمه التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري بالسعي إلى إعطاء الشرعية للإعلان الدستوري، والتعامل مع نتائجه بصفة أحادية(٧٢)، ووجه له التجمع اليمني للإصلاح رسالة خطية اعترض فيها على مناقشة موضوع رئاسة الجمهورية، وأعلن تمسكه بالرئيس هادي، ورفضه تشكيل مجلس رئاسي، مع وجود رئيس للبلاد، كونه يتناقض مع المبادرة الخليجية، وآليتها التنفيذية، وقرارات مجلس الأمن، واقترح أن يتم تعيين أربعة نواب للرئيس هادي باختصاصات محددة(٧٣).

وفي ٢١ شباط/ فبراير عام ٢٠١٥ تمكن الرئيس هادي من كسر الحصار المفروض عليه، والانتقال إلى مدينة عدن، وأعلن من هناك تراجعه عن الاستقالة، وعدّ صنعاء عاصمة محتلة، وعدن عاصمة مؤقتة. وبعدها انقسمت البلاد بين سلطة شرعية في عدن، وسلطة أمر واقع في صنعاء، وانسحبت معظم السفارات، والمنظمات الدولية(٧٤).

ومع ذلك، استمر بن عمر في محاولاته لشرعنة الواقع الجديد حتى بعد مغادرة الرئيس هادي العاصمة صنعاء وتراجعه عن الاستقالة، واستقراره في عدن، وظل يسعى إلى عقد اتفاق سياسي جديد يتناسب مع الوضع الجديد القائم(٧٥).

وفي ٢٤ شباط/ فبراير عام ٢٠١٥، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢٢٠٤، وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي عدّ فيه بأن الحالة في اليمن لا تزال تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وأكد القرار الحاجة إلى تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكلٍ كامل وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، واتفاق السلم والشراكة الوطنية. كما أكد القرار على تجديد قراره رقم ٢١٤٠ لعام إضافي، والذي يتضمن تجميد الأموال والأصول المالية، وحظر السفر على الأفراد أو الكيانات الذين تقرر لجنة العقوبات أنهم يشاركون في أعمال تهدد السلام، والأمن، والاستقرار في اليمن، أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال(٧٦).

وفي جلسة مجلس الأمن المنعقدة في ٢٣ آذار/ مارس عام ٢٠١٥، حذر بن عمر في إحاطته أن اليمن على مشارف حرب أهلية، وقال إن الحوار هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة، وذكر أن كلاً من الرئيس هادي والحوثيين طرفان مهمان في أي حل، وأضاف أن الحوثيين واهمون إن اعتقدوا أن في وسعهم السيطرة على اليمن، وأن الرئيس هادي واهم إذا ظن أنه يستطيع استعادة ما استولى عليه الحوثيون(٧٧).

وبعد انطلاق عمليات عاصفة الحزم التي يقودها التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن في ٢٦ آذار/ مارس عام ٢٠١٥ بعدة أيام، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٢٢١٦ في ١٤ نيسان/ أبريل عام ٢٠١٥، والذي صدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وعدّ بأن الحالة الأمنية، وتصاعد العنف في اليمن يشكل تهديداً للدول المجاورة، وعليه، فإن الحالة في اليمن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وطالب القرار الحوثيون بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٠١، وبأن يمتنعوا عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تقوض عملية الانتقال السياسي في اليمن، وأن يقوموا فوراً بالكف عن استخدام العنف، وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، بما في ذلك العاصمة صنعاء، والتخلي عن جميع الأسلحة الإضافية التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، بما في ذلك منظومة الصواريخ، والامتناع عن الإتيان بأي استفزازات، أو تهديدات ضد دول الجوار، والإفراج عن وزير

الدفاع، وعن جميع السجناء السياسيين، وجميع الأشخاص الموضوعين رهن الإقامة الجبرية، أو المحتجزين تعسفياً[٧٨].

وأكد القرار عزم مجلس الأمن تسمية المزيد من الأفراد والكيانات الضالعين في الأعمال التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن، أو الذين يدعمون تلك الأعمال لإخضاعهم للتدابير المفروضة بموجب القرار ٢١٤٠. كما أضاف القرار كلاً من عبد الملك الحوثي زعيم أنصار الله، وأحمد علي عبد الله صالح قائد الحرس الجمهوري السابق إلى قائمة العقوبات، وذلك لضلوعهما في أعمال تهدد السلام، والأمن، والاستقرار في اليمن، كون عبد الملك الحوثي استولت قواته على العاصمة صنعاء، وعمل على تهديد السلطات بمزيد من الاضطرابات إذا لم ترضخ لمطالبه، واحتجزوا الرئيس هادي، ورئيس الوزراء، وأعضاء في مجلس الوزراء، ومن ثم توجهوا إلى عدن بمساندة من الوحدات العسكرية التابعة للرئيس السابق. أما أحمد علي عبد الله صالح، فقد عمل على تقويض سلطة الرئيس هادي، وإحباط محاولاته الرامية إلى إصلاح المؤسسة العسكرية، وعرقلة عملية الانتقال السلمي، عندما كان قائداً للحرس الجمهوري، وبعد إقالته من منصبه، احتفظ بتأثير كبير داخل المؤسسة العسكرية حتى بعد استبعاده من القيادة، وقد كان له دور أساس في تيسير التوسع العسكري للحوثيين[٧٩].

وفي جلسة مجلس الأمن، أعلن المبعوث الأممي جمال بن عمر عن رغبته في ترك مهمته في اليمن، والانتقال إلى مهمة جديدة[٨٠]، وذكر بعد الاستقالة بأن "الأطراف اليمانية كانت قاب قوسين، أو أدنى من إبرام اتفاق سياسي جديد، نتيجة حوار دام أكثر من شهرين عشية إطلاق عاصفة الحزم، لكن استمرار القتال على الأرض، وإطلاق عملية عاصفة الحزم، جعلا من غير الممكن مواصلة الحوار"، وأوضح "أن اليمانيين كانوا قريبين من التوصل إلى اتفاق يؤسس لتقاسم السلطة بين جميع الأطراف بمن فيهم أنصار الله"، وقال إن "أنصار الله وافقوا وفق الاتفاق الذي كان يتبلور، على الانسحاب من المدن التي سيطروا عليها في الأشهر الثمانية الأخيرة، على أن تحل مكانهم قوة حكومية كانت الأمم المتحدة تعمل على تفاصيلها، وأن يكون الرئيس هادي

جزءاً من الهيئة التنفيذية التي ستقود المرحلة الانتقالية في البلاد، إلا أن التدخل العسكري السعودي جعل أنصار الله يتصلبون في موقفهم الرافض لأي دور للرئيس هادي"[٨١].

الخاتمة

من خلال ما جاء في محاور البحث، نجد أن المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن كان له دور متفاوت التأثير في عملية الانتقال السياسي في الجمهورية اليمانية، من مرحلة إلى أخرى، بحسب طبيعة المهمة التي كان يقوم بها في كل مرحلة.

- فقد كانت مهمة المبعوث الأممي جمال بن عمر في المرحلة الأولى، تتمثل في محاولة إقناع الأحزاب السياسية في السلطة والمعارضة بأهمية الدخول في حوار مباشر، واستطاع إقناعهم بأهمية الحوار والتفاوض من أجل وضع آلية تنفيذية مكملة للمبادرة الخليجية لتنظيم عملية نقل السلطة والمرحلة الانتقالية بشكل مفصل، كون المبادرة الخليجية كانت قاصرة على فكرة نقل السلطة من رئيس الجمهورية إلى نائبه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة المعارضة، وبالفعل تم الاتفاق على الآلية التنفيذية، وقد جاءت الآلية أكثر تفصيلاً وأكثر مهاماً، إذ تم التطرق فيها إلى موضوعات لم تأتِ على ذكرها المبادرة الخليجية، كإصلاح المؤسسة العسكرية والأمنية، وتنظيم مؤتمر الحوار الوطني، ولذلك، فقد كان دور المبعوث الأممي في هذه المرحلة مؤثراً بشكلٍ كبير.
- أما في المرحلة الثانية، فقد تغيرت مهمة المبعوث الأممي، لتصبح ضمان تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومراقبة الأطراف التي تعرقل العملية السياسية، ولا سيّما مع دخول البلاد في المرحلة الانتقالية، وما تتضمنه هذه المرحلة من ضرورة تنفيذ العديد من المهام التي جاءت على ذكرها الآلية التنفيذية، كهيكلة المؤسسة العسكرية، وإنهاء الانقسام فيها، وعقد مؤتمر الحوار الوطني، وصياغة دستور جديد، وقد بذل المبعوث الأممي في هذه المرحلة

جهوداً أكبر للدفع بعملية الانتقال السياسي، ولذلك، فقد كان دوره أكثر تأثيراً وفعالية.

- بينما في المرحلة الثالثة، فقد أصبحت مهمة المبعوث الأممي ضمان استكمال تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، بما يساعد على إنهاء عملية الانتقال السياسي، ولا سيّما مع دخول البلاد مرحلة جديدة، وهي مرحلة صياغة الدستور الجديد، في ظل وجود أطراف تسعى إلى عرقلة العملية السياسية، وعلى الرغم من ذلك، فقد كان دور المبعوث الأممي في هذه المرحلة أقل تأثيراً من المرحلتين السابقتين، بل إنه ومع مرور الوقت صار يسعى إلى شرعنة الواقع الجديد الذي كان يتم فرضه في كل مرة، ولذلك تعثرت عملية الانتقال السياسي، ودخلت البلاد في دورة صراع جديدة، لا يُعرف متى ستنتهي، ولا يُعرف متى ستعود الأطراف إلى طاولة الحوار مرة أخرى.

الهوامش

(١) أشرف ناجي العودي، **السلوك السياسي لمنظمتي الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه أحداث اليمن السياسية في عام ٢٠١١**، رسالة ماجستير غير منشورة، اليمن، جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٧، ص ٧٩، ٨٠.

(٢) **جمال بنعمر: مهمة ناجحة للأمم المتحدة على غير العادة**، مقابلة أجراها أنس أزرق، موقع العربي الجديد، ٢٠١٤/٩/٨، نُشر في: https://bit.ly/3deNGcH

(٣) سمير عبدالرحمن الشميري، **سوسيولوجيا الثورة الشعبية اليمنية**، صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠١٢، ص ٩٩- ١٠٣.

(*) **أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه**: ويضم ٧ أحزاب سياسية، وهي: التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب الحق، اتحاد القوى الشعبية، والتجمع الوحدوي اليمني، بالإضافة إلى المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية.

(**) **المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه**: ويضم ١٤ حزباً سياسياً، وهي: المؤتمر الشعبي العام، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، حزب جبهة التحرير، الحزب الناصري الديمقراطي، الحزب القومي

الاجتماعي، الجبهة الوطنية الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية، حزب الشعب الديمقراطي، تنظيم التصحيح الشعبي الناصري، حزب التحرير الشعبي الوحدوي، حزب الوحدة الشعبية، حزب الخضر الاجتماعي، حزب الرابطة اليمنية، والتنظيم السبتمبري الديمقراطي.

(٤) **مبعوث أممي في صنعاء لمتابعة جهود حل الأزمة**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد (٣٣٥٢)، ٢٠١١/١١/١٠.

(٥) أشرف ناجي العودي، **مرجع سابق ذكره**، ص ٨١.

(٦) وحدة الدراسات والأبحاث، **الدولة العميقة في اليمن.. النشأة والمستقبل**، أوراق سياسية، بيروت، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، آب/ أغسطس ٢٠١٥، ص ٥.

(٧) **جمال بن عمر: اليمنيون جنبوا بلدهم الحرب الأهلية وتوصلوا لاتفاق لا غالب ولا مغلوب**، مقابلة أجراها علي محمد البشيري ومحمد محمد إبراهيم، موقع الثورة نت، ٢٠١٤/١/٢٢، نُشر في: https://bit.ly/3rA0MoG

(٨) جمال بنعمر: مهمة ناجحة للأمم المتحدة على غير العادة، **مرجع سابق ذكره**.

(٩) جمال بن عمر: اليمنيون جنبوا بلدهم الحرب الأهلية، **مرجع سابق ذكره**.

(١٠) **المرجع نفسه**.

(١١) **قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤) لسنة ٢٠١١ بشأن تفويض نائب الرئيس بالحوار حول المبادرة الخليجية**، الجريدة الرسمية، صنعاء، وزارة الشؤون القانونية، أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

(١٢) **قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ الصادر في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١**، موقع الأمم المتحدة، ٢٠١١/١٠/٢١، نُشر في: https://bit.ly/2LLzMU0

(١٣) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠١١**، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢، ص ٢٩٠.

(١٤) جمال بن عمر: اليمنيون جنبوا بلدهم الحرب الأهلية، **مرجع سابق ذكره**.

(١٥) **الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية**، ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.

(١٦) **المرجع نفسه**.

(١٧) فيصل حسن محمد محبوب، **دور المؤسسة العسكرية في بناء الدستور الجديد في الجمهورية اليمنية**، كتاب "الدساتير والقطاع الأمني في مرحلة ما بعد ٢٠١١"، تونس، المنظمة العربية للقانون الدستوري، نيسان/ أبريل ٢٠١٨، ص ٦٣.

(١٨) ناصر يحيى، **الجيش اليمني.. من التمزق إلى التوحد**، موقع نشوان نيوز، ٢٠١٢/١٢/٢٩، نُشر في: https://bit.ly/3aWs3Lc

(١٩) **بينما محمد صالح يسلم الجوية بحضور بن عمر واللجنة العسكرية.. مصادر: طارق مخير بين الاستلام والتسليم أو الاستقالة**، موقع أخبار اليوم، ٢٠١٢/٤/٢٥، نُشر في: https://bit.ly/2MTtmmd

(٢٠) **المرجع نفسه.**

(٢١) **وسيط الأمم المتحدة يُساهم في نقل سلطة لواء عسكري إلى الرئيس الجديد**، موقع أخبار الأمم المتحدة، ٢٠١٢/٥/٤، نُشر في: https://bit.ly/2Os7SNL

(٢٢) **صالح ونجله يقودان تمرداً عسكرياً على قائد اللواء الثالث وتحذيرات بفرض عقوبات دولية عليهم**، موقع المصدر أونلاين، ٢٠١٢/٥/٦، نُشر في: https://bit.ly/2Z9p38E

(٢٣) **جمال بن عمر أخفق في إقناع أقارب صالح بإنهاء التمرد على قرارات الرئيس هادي**، موقع المصدر أونلاين، ٢٠١٢/٥/٢٨، نُشر في: https://bit.ly/3d2vt1C

(٢٤) **بن عمر: على من يعرقل اتفاق نقل السلطة الاستعداد لعقوبات مجلس الأمن والشعب اليمني**، موقع نشوان نيوز، ٢٠١٢/٥/٢٩، نُشر في: https://bit.ly/4eNFonY

(٢٥) عرفات مدابش، **اليمن: انتهاء التمرد في اللواء الثالث حرس جمهوري بعد احتجاز نجل صالح**، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١٢٢٥٠)، ٢٠١٢/٦/١٢.

(٢٦) **قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٥١ الصادر في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٢**، موقع الأمم المتحدة، ٢٠١٢/٦/١٢، نُشر في: https://bit.ly/3ocPvsA

(٢٧) **المرجع نفسه.**

(٢٨) جمال بن عمر، اليمنيون حققوا انجازاً تاريخياً بنجاح الحوار، **مرجع سابق ذكره.**

(٢٩) جمال بنعمر: مهمة ناجحة للأمم المتحدة على غير العادة، **مرجع سابق ذكره.**

(٣٠) **تفاصيل مقترح بن عمر لتوزيع حصص تمثيل القوى السياسية بمؤتمر الحوار**، موقع ردفان برس، ٢٠١٢/١١/٢٧، نُشر في: https://bit.ly/4i1hCYq

(٣١) **نص المذكرة التفسيرية التي قدمها جمال بن عمر بشأن توزيع مقاعد مؤتمر الحوار**، موقع المصدر أونلاين، ٢٠١٢/١٢/٢، نُشر في: https://bit.ly/2MMsmjX

(٣٢) **المرجع نفسه.**

(٣٣) **في لقاء شخصيات جنوبية بالمبعوث الأممي الذي ضرب موعداً آخراً في القاهرة بحضور حراك الداخل**، موقع أخبار اليوم، ٢٠١٣/٣/١٠، نُشر في: https://bit.ly/3webLqW

(٣٤) **بن عمر يلتقي قيادات الحراك بعدن**، موقع الجزيرة نت، ٢٠١٢/١٠/٢٥، نُشر في: https://bit.ly/3ZliLTB

(٣٥) محمد النعماني، **قوى الحراك الجنوبي ترفض الحوار اليمني وتطالب باستعادة الدولة الجنوبية**، موقع المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ٢٠١٣/١/٢٤، نُشر في: https://bit.ly/4g1mPO9

(٣٦) جمانة فرحات، **انتهاء الحوار الوطني في اليمن.. بداية الحروب، مجلة بدايات**، بيروت، العدد (٧)، شتاء ٢٠١٤، ص ٢١.

(٣٧) **تقرير بعثة مجلس الأمن إلى اليمن الصادر في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣**، موقع الأمم المتحدة، ٢٠١٣/٣/١٩، نُشر في: https://bit.ly/3Zjvw0I

(٣٨) **المرجع نفسه.**

(٣٩) **مجلس الوزراء يوافق على مصفوفة الإجراءات التنفيذية للنقاط العشرين والإحدى عشرة**، موقع عدن الغد، ٢٠١٣/٨/٢٨، نُشر في: https://bit.ly/3V6pgHh

(٤٠) **فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني يعلن عن مطالبه في وثيقة رسمية مكونة من ١١ بند**، موقع شبوة برس، ٢٠١٣/٤/٣، نُشر في: https://bit.ly/40XCDNB

(٤١) **الرئيس هادي يوجه الحكومة بتنفيذ النقاط العشرين الخاصة بقضيتي الجنوب وصعدة**، موقع عدن بوست، ٢٠١٣/٧/٨، نُشر في: https://bit.ly/2NJflrG

(٤٢) **اعتذار رسمي عن حرب ٩٤ وحروب صعدة الست**، موقع المصدر أونلاين، ٢٠١٣/٨/٢١، نُشر في: https://bit.ly/3bGxJJS

(٤٣) عادل مجاهد الشرجبي، **وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن: الرابحون والخاسرون وإمكانية التطبيق، مجلة سياسات عربية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (٧)، آذار/ مارس ٢٠١٤، ص ٩.

(٤٤) **بن عمر يقدم تقريره حول آخر مستجدات المرحلة الانتقالية باليمن لمجلس الأمن**، موقع اليوم السابع، ٢٠١٣/٩/٢٨، نُشر في: https://bit.ly/2Z3WKbJ

(٤٥) **وثيقة حلول وضمانات القضية الجنوبية**، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.

(٤٦) **جمال بن عمر: اليمنيون حققوا انجازاً تاريخياً بنجاح الحوار وأسسوا لمنظومة حكم تنهي الاستئثار بالسلطة والثروة**، مقابلة أجراها علي محمد البشيري ومحمد محمد إبراهيم، موقع الثورة نت، ٢٠١٤/١/٢٣، نُشر في: https://bit.ly/4i0R8q8

(٤٧) وثيقة حلول وضمانات القضية الجنوبية، **مرجع سابق ذكره**.

(٤٨) ماجد المذحجي، **كيف انتهت المرحلة الانتقالية في اليمن عقب ٢٠١١ إلى الحرب**، أوراق سياسات، صنعاء، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، أيار/ مايو ٢٠١٦، ص ٩، ١٠.

(٤٩) **مسئول أممي يتهم النظام السابق باليمن بمحاولة إدخال البلاد في الفوضى**، موقع اليوم السابع، ٢٠١٤/١/٢٩، نُشر في: https://bit.ly/2NgefD8

(٥٠) **قرار مجلس الأمن رقم ٢١٤٠ الصادر في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٤**، موقع الأمم المتحدة، ٢٠١٤/٢/٢٦، نُشر في: https://bit.ly/2JqzG2t

(٥١) **المرجع نفسه**.

(٥٢) **مبعوث أممي يدعو لوقف النار بين الحوثيين والسلفيين في صعدة اليمنية**، موقع اليوم السابع، ٢٠١٣/١١/١، نُشر في: https://bit.ly/3aTfnF5

(٥٣) **الاتفاق بين الجيش اليمني والحوثيين على شفير الانهيار**، موقع صحيفة العرب، ٢٠١٤/٦/٨، نُشر في: https://bit.ly/3aaTuSm

(٥٤) راجح بادي، **المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم، مجلة سياسات عربية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (١٤)، أيار/ مايو ٢٠١٥، ص ١٧٢.

(٥٥) عادل الأحمدي، **الحوثي يدعو للزحف إلى صنعاء لإسقاط حكومة الوفاق**، موقع العربي الجديد، ٢٠١٤/٨/١٧، نُشر في: https://bit.ly/3p8iLkw

(٥٦) **مبعوث الأمم المتحدة يجري جولة مفاوضات بين الحكومة اليمنية والحوثيين**، موقع اليوم السابع، ٢٠١٣/٩/١٤، نُشر في: https://bit.ly/3q9xYD2

(٥٧) عدنان هاشم، **الأمم المتحدة في اليمن بين مبعوثين.. ضياع الدولة وغياب الرؤية**، موقع الإصلاح نت، ٢٠١٧/١٠/٢١، نُشر في: https://bit.ly/3rCHrTC

(٥٨) عدنان ياسين المقطري، **الانتقال السياسي في اليمن (٢٠١١– ٢٠١٥)**، كتاب "الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية (٢٠١١– ٢٠١٥)"، صنعاء، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، ٢٠١٦، ص ٢٢.

(٥٩) عدنان هاشم، **مرجع سابق ذكره**.

(٦٠) **مجلس الأمن يقر عقوبات على الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح**، موقع بي بي سي عربي، ٢٠١٤/١١/٧، نُشر في: https://bbc.in/3ctOuJC

(٦١) **التقرير النهائي للجنة تحديد الأقاليم**، صنعاء، لجنة تحديد الأقاليم، شباط/ فبراير ٢٠١٤، ص ٣.

(٦٢) جمانة فرحات، **أقاليم اليمن: وصفة للحل أم للخراب**، موقع العربي الجديد، ٢٠١٤/٢/١٢، نُشر في: https://bit.ly/3tX7gPq

(٦٣) **اتفاق السلم والشراكة الوطنية بين قبل القوى السياسية**، ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

(٦٤) **الحوثيين يرفضون قبول تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم فيدرالياً**، موقع بي بي سي عربي، ٢٠١٥/١/٦، نُشر في: https://bbc.in/2LE5Ngw

(٦٥) **جماعة الحوثي ترفض التوقيع على مسودة الدستور**، موقع عدن بوست، ٢٠١٥/١/٦، نُشر في: https://bit.ly/3B74zUJ

(٦٦) راجح بادي، **مرجع سابق ذكره**، ص ١٧٤.

(٦٧) عادل الأحمدي، **الحوثيون يتهمون الرئيس.. وهادي يهدد بالاستقالة**، موقع العربي الجديد، ٢٠١٥/١/١٨، نُشر في: https://bit.ly/2Z4plh4

(٦٨) راجح بادي، **مرجع سابق ذكره**، ص ١٧٤.

(٦٩) **المرجع نفسه**.

(٧٠) **قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٠١ الصادر في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٥**، موقع الأمم المتحدة، ٢٠١٥/٢/١٥، نُشر في: https://bit.ly/3pa1ebB

(٧١) عدنان هاشم، **مرجع سابق ذكره**.

(٧٢) عامر الدميني، **جمال بن عمر.. ما الذي قدمه لليمن؟ ولماذا أُقيل من منصبه؟ وكيف غدر بهادي**، موقع يمن سكاي، ٢٠١٥/٤/٢٨، نُشر في: https://bit.ly/3aet1nb

(٧٣) وحدة الدراسات والأبحاث، **مرجع سابق ذكره**، ص ١٨.

(٧٤) راجح بادي، **مرجع سابق ذكره**، ص ١٧٤.

(٧٥) وحدة الدراسات والأبحاث، **مرجع سابق ذكره**، ص ٢٢.

(٧٦) **قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٠٤ الصادر في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١٥**، موقع الأمم المتحدة، ٢٠١٥/٢/٢٤، نُشر في: https://bit.ly/3tVkzkz

(٧٧) عدنان هاشم، **مرجع سابق ذكره**.

(٧٨) **قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ الصادر في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٥**، موقع الأمم المتحدة، ٢٠١٥/٤/١٤، نُشر في: https://bit.ly/3jLzY28

(٧٩) **المرجع نفسه**.

(٨٠) عامر الدميني، **مرجع سابق ذكره**.

(٨١) **مجلس الأمن يدعو إلى الإسراع في استئناف العملية السياسية في اليمن**، موقع سام برس، ٢٠١٥/٤/٢٨، نُشر في: https://bit.ly/3sFOjk5

قائمة المراجع

١. الوثائق:

أ. القرارات الجمهورية:

١. **قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤) لسنة ٢٠١١ بشأن تفويض نائب الرئيس بالحوار حول المبادرة الخليجية**، الجريدة الرسمية، صنعاء، وزارة الشؤون القانونية، أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

ب. قرارات مجلس الأمن الدولي:

١. **قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ الصادر في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١**، موقع الأمم المتحدة، ٢٠١١/١٠/٢١، نُشر في: https://bit.ly/2LLzMU0

٢. **قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٥١ الصادر في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٢،** موقع الأمم المتحدة، ٢٠١٢/٦/١٢، نُشر في: https://bit.ly/3ocPvsA
٣. **قرار مجلس الأمن رقم ٢١٤٠ الصادر في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٤،** موقع الأمم المتحدة، ٢٠١٤/٢/٢٦، نُشر في: https://bit.ly/2JqzG2t
٤. **قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٠١ الصادر في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٥،** موقع الأمم المتحدة، ٢٠١٥/٢/١٥، نُشر في: https://bit.ly/3pa1ebB
٥. **قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٠٤ الصادر في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١٥،** موقع الأمم المتحدة، ٢٠١٥/٢/٢٤، نُشر في: https://bit.ly/3tVkzkz
٦. **قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ الصادر في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٥،** موقع الأمم المتحدة، ٢٠١٥/٤/١٤، نُشر في: https://bit.ly/3jLzY28
١. **تقرير بعثة مجلس الأمن إلى اليمن الصادر في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣،** موقع الأمم المتحدة، ٢٠١٣/٣/١٩، نُشر في: https://bit.ly/3Zjvw0l

ج. وثائق أخرى:

١. **الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية،** ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.
٢. **وثيقة حلول وضمانات القضية الجنوبية،** ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.
٣. **اتفاق السلم والشراكة الوطنية بين القوى السياسية،** ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

٢. الكتب:

١. الشميري، سمير عبدالرحمن. **سوسيولوجيا الثورة الشعبية اليمنية،** صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠١٢.

٢. المقطري، عدنان ياسين. **الانتقال السياسي في اليمن (٢٠١١- ٢٠١٥)**، كتاب " الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية (٢٠١١- ٢٠١٥)"، صنعاء، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، ٢٠١٦.
٣. محبوب، فيصل حسن. **دور المؤسسة العسكرية في بناء الدستور الجديد في الجمهورية اليمنية**، كتاب "الدساتير والقطاع الأمني في مرحلة ما بعد ٢٠١١"، تونس، المنظمة العربية للقانون الدستوري، ٢٠١٨.
٤. المذحجي، ماجد. **كيف انتهت المرحلة الانتقالية في اليمن عقب ٢٠١١ إلى الحرب**، أوراق سياسات، صنعاء، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، أيار/ مايو ٢٠١٦.
٥. وحدة الدراسات والأبحاث، **الدولة العميقة في اليمن.. النشأة والمستقبل**، أوراق سياسية، بيروت، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، آب/ أغسطس ٢٠١٥.

٣. الدوريات:

١. فرحات، جمانة. **انتهاء الحوار الوطني في اليمن.. بداية الحروب، مجلة بدايات**، بيروت، العدد (٧)، شتاء ٢٠١٤.
٢. بادي، راجح. **المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم، مجلة سياسات عربية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (١٤)، أيار/ مايو ٢٠١٥.
٣. الشرجبي، عادل مجاهد. **وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن: الرابحون والخاسرون وإمكانية التطبيق، مجلة سياسات عربية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (٧)، آذار/ مارس ٢٠١٤.

٤. الرسائل والأطروحات العلمية:

١. أشرف ناجي العودي، **السلوك السياسي لمنظمتي الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه أحداث اليمن السياسية في عام ٢٠١١**، رسالة ماجستير غير منشورة، اليمن، جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٧.

٥. التقارير:

١. **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠١١**، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢.

٢. **التقرير النهائي للجنة تحديد الأقاليم**، صنعاء، لجنة تحديد الأقاليم، شباط/ فبراير ٢٠١٤.

٦. الصحف:

١. عرفات مدابش، **اليمن: انتهاء التمرد في اللواء الثالث حرس جمهوري بعد احتجاز نجل صالح**، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١٢٢٥٠)، ٢٠١٢/٦/١٢.

٢. **مبعوث أممي في صنعاء لمتابعة جهود حل الأزمة**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد (٣٣٥٢)، ٢٠١١/١١/١٠.

٧. المصادر الإلكترونية:

١. **الاتفاق بين الجيش اليمني والحوثيين على شفير الانهيار**، موقع صحيفة العرب، ٢٠١٤/٦/٨، نُشر في: https://bit.ly/3aaTuSm

٢. **اعتذار رسمي عن حرب ٩٤ وحروب صعدة الست**، موقع المصدر أونلاين، ٢٠١٣/٨/٢١، نُشر في: https://bit.ly/3bGxJJS

٣. **بن عمر: على من يعرقل اتفاق نقل السلطة الاستعداد لعقوبات مجلس الأمن والشعب اليمني**، موقع نشوان نيوز، ٢٠١٢/٥/٢٩، نُشر في: https://bit.ly/4eNFonY

٤. **بن عمر يقدم تقريره حول آخر مستجدات المرحلة الانتقالية باليمن لمجلس الأمن**، موقع اليوم السابع، ٢٠١٣/٩/٢٨، نُشر في: https://bit.ly/2Z3WKbJ

٥. **بن عمر يلتقي قيادات الحراك بعدن**، موقع الجزيرة نت، ٢٠١٢/١٠/٢٥، نُشر في: https://bit.ly/3ZliLTB

٦. **بينما محمد صالح يسلم الجوية بحضور بن عمر واللجنة العسكرية.. مصادر: طارق مخير بين الاستلام والتسليم أو الاستقالة**، موقع أخبار اليوم، ٢٠١٢/٤/٢٥، نُشر في: https://bit.ly/2MTtmmd

٧. **تفاصيل مقترح بن عمر لتوزيع حصص تمثيل القوى السياسية بمؤتمر الحوار**، موقع ردفان برس، ٢٠١٢/١١/٢٧، نُشر في: https://bit.ly/4i1hCYq

٨. **جمال بن عمر أخفق في إقناع أقارب صالح بإنهاء التمرد على قرارات الرئيس هادي**، موقع المصدر أونلاين، ٢٠١٢/٥/٢٨، نُشر في: https://bit.ly/3d2vt1C

٩. **جمال بنعمر: مهمة ناجحة للأمم المتحدة على غير العادة**، مقابلة أجراها أنس أزرق، موقع العربي الجديد، ٢٠١٤/٩/٨، نُشر في: https://bit.ly/3deNGcH

١٠. **جمال بن عمر: اليمنيون جنبوا بلدهم الحرب الأهلية وتوصلوا لاتفاق لا غالب ولا مغلوب**، مقابلة أجراها علي محمد البشيري ومحمد محمد إبراهيم، موقع الثورة نت، ٢٠١٤/١/٢٢، نُشر في: https://bit.ly/3rA0MoG

١١. **جمال بن عمر: اليمنيون حققوا انجازاً تاريخياً بنجاح الحوار وأسسوا لمنظومة حكم تنهي الاستئثار بالسلطة والثروة**، مقابلة أجراها علي محمد البشيري ومحمد محمد إبراهيم، موقع الثورة نت، ٢٠١٤/١/٢٣، نُشر في: https://bit.ly/4i0R8q8

١٢. جمانة فرحات، **أقاليم اليمن: وصفة للحل أم للخراب**، موقع العربي الجديد، ٢٠١٤/٢/١٢، نُشر في: https://bit.ly/3tX7gPq

١٣. **الحوثيين يرفضون قبول تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم فيدرالياً**، موقع بي بي سي عربي، ٢٠١٥/١/٦، نُشر في: https://bbc.in/2LE5Ngw

١٤. **جماعة الحوثي ترفض التوقيع على مسودة الدستور**، موقع عدن بوست، ٢٠١٥/١/٦، نُشر في: https://bit.ly/3B74zUJ

١٥. **الرئيس هادي يوجه الحكومة بتنفيذ النقاط العشرين الخاصة بقضيتي الجنوب وصعدة**، موقع عدن بوست، ٢٠١٣/٧/٨، نُشر في: https://bit.ly/2NJflrG

١٦. **صالح ونجله يقودان تمرداً عسكرياً على قائد اللواء الثالث وتحذيرات بفرض عقوبات دولية عليهم**، موقع المصدر أونلاين، ٢٠١٢/٥/٦، نُشر في: https://bit.ly/2Z9p38E

١٧. عادل الأحمدي، **الحوثي يدعو للزحف إلى صنعاء لإسقاط حكومة الوفاق**، موقع العربي الجديد، ٢٠١٤/٨/١٧، نُشر في: https://bit.ly/3p8iLkw

١٨. عادل الأحمدي، **الحوثيون يتهمون الرئيس.. وهادي يهدد بالاستقالة**، موقع العربي الجديد، ٢٠١٥/١/١٨، نُشر في: https://bit.ly/2Z4plh4

١٩. عامر الدميني، **جمال بن عمر.. ما الذي قدمه لليمن؟ ولماذا أُقيل من منصبه؟ وكيف غدر بهادي**، موقع يمن سكاي، ٢٠١٥/٤/٢٨، نُشر في: https://bit.ly/3aet1nb

٢٠. عدنان هاشم، **الأمم المتحدة في اليمن بين مبعوثين.. ضياع الدولة وغياب الرؤية**، موقع الإصلاح نت، ٢٠١٧/١٠/٢١، نُشر في: https://bit.ly/3rCHrTC

٢١. **فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني يعلن عن مطالبه في وثيقة رسمية مكونة من ١١ بند**، موقع شبوة برس، ٢٠١٣/٤/٣، نُشر في: https://bit.ly/40XCDNB

٢٢. **في لقاء شخصيات جنوبية بالمبعوث الأممي الذي ضرب موعداً آخراً في القاهرة بحضور حراك الداخل**، موقع أخبار اليوم، ٢٠١٣/٣/١٠، نُشر في: https://bit.ly/3webLqW

٢٣. **مبعوث الأمم المتحدة يجري جولة مفاوضات بين الحكومة اليمنية والحوثيين**، موقع اليوم السابع، ٢٠١٣/٩/١٤، نُشر في: https://bit.ly/3q9xYD2

٢٤. **مبعوث أممي يدعو لوقف النار بين الحوثيين والسلفيين في صعدة اليمنية**، موقع اليوم السابع، ٢٠١٣/١١/١، نُشر في: https://bit.ly/3aTfnF5

٢٥. **مجلس الأمن الدولي يدعو إلى الإسراع في استئناف العملية السياسية في اليمن**، موقع سام برس، ٢٠١٥/٤/٢٨، نُشر في: https://bit.ly/3sFOjk5

٢٦. **مجلس الأمن يقر عقوبات على الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح**، موقع بي بي سي عربي، ٢٠١٤/١١/٧، نُشر في: https://bbc.in/3ctOuJC

٢٧. **مجلس الوزراء يوافق على مصفوفة الإجراءات التنفيذية للنقاط العشرين والإحدى عشرة**، موقع عدن الغد، ٢٠١٣/٨/٢٨، نُشر في: https://bit.ly/3V6pgHh

٢٨. محمد النعماني، **قوى الحراك الجنوبي ترفض الحوار اليمني وتطالب باستعادة الدولة الجنوبية**، موقع المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ٢٠١٣/١/٢٤، نُشر في: https://bit.ly/4g1mPO9

٢٩. **مسئول أممي يتهم النظام السابق باليمن بمحاولة إدخال البلاد في الفوضى،** موقع اليوم السابع، ٢٠١٤/١/٢٩، نُشر في: https://bit.ly/2NgefD8

٣٠. ناصر يحيى، **الجيش اليمني.. من التمزق إلى التوحد،** موقع نشوان نيوز، ٢٠١٢/١٢/٢٩، نُشر في: https://bit.ly/3aWs3Lc

٣١. **نص المذكرة التفسيرية التي قدمها جمال بن عمر بشأن توزيع مقاعد مؤتمر الحوار،** موقع المصدر أونلاين، ٢٠١٢/١٢/٢، نُشر في: https://bit.ly/2MMsmjX

٣٢. **وسيط الأمم المتحدة يُساهم في نقل سلطة لواء عسكري إلى الرئيس الجديد،** موقع أخبار الأمم المتحدة، ٢٠١٢/٥/٤، نُشر في: https://bit.ly/2Os7SNL